

المكتبة الثقافية

٢٨

القانون والحياة

الدكتور عبدالفتاح عبدالباقي

وزارة
الثقافة والإعلام
الإدارة العامة للشعائر

أول يناير ١٩٦١

المكتبة الثقافية

٢٨

القانون والحياة

الدكتور عبدالفتاح عبدالباقي

وزارة
الثقافة والإعلام
الإدارة العامة للنشر

الناشر



مقدمة

قيل من الأمور ماله أهمية القانون في حياة الناس . فهو لازمة من لوازم وجودها ، وسبيل لتقدمها وارتقاءها . فنحن لا نستطيع أن نعيش أو نرقى في مدارج التقدم ، إلا في كنف القانون وحمايته .

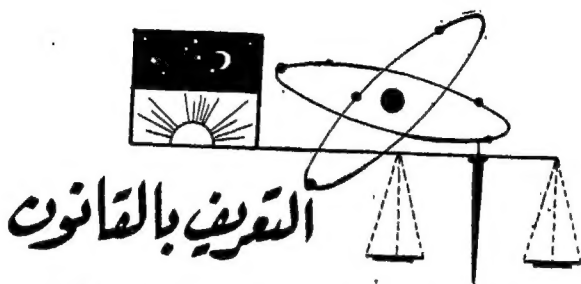
والقانون يتغلغل في حياتنا ، فيتناول الأغلبية الكبرى من عناصرها ، ليس الجليل الهام منها فحسب ، بل الكثير من بسيطها أيضاً ، حتى أنه يندر أن نجد أمراً من أمور معاشنا لا ينظمه القانون ويحكمه .

وإذا كان القانون يتغلغل في حياتنا ، حتى يصل إلى جل عناصرها ، فإن قواعده تبلغ في تفاصيلها وجزئياتها ، من السعة والتعقيد حداً يجاوز في مداه معرفة المشتغلين به أنفسهم ، بل معرفة ألمع المبرزين فيه . بيد أن هناك قدراً من المعرفة بالقانون يحسن أن يلم به كافة الناس ، وفي الأقل المثقفون منهم . فلا يسوغ للفرد منا أن يجهل الأمور الجوهرية للقانون ،

وهو الذى يحكمه فى نفسه ، وفى ماله ، وفى علاقته بوطنه وبغيره
من الناس .

ومن أجل تحقيق المعرفة بالقواعد الأساسية للقانون لغير
المستغلين به ، رأيت النفس تراودني من سنين أن أسهم في حملها
إليهم . وها هو ذا مؤلفنا هذا يستهدف تحقيق بعض تلك الغاية ،
فيعمل على أن يرسم الخطوط العريضة للدور الذى يؤديه القانون
في حياة الناس .

وفى هذا المجال ، تناول بادي ذى بدء التعريف بالقانون ،
ثم نبين لزومه لحياتنا ووسيلته إلى تنظيم تلك الحياة . ونعالج
بعد ذلك كيف يتمشى القانون فى وجوده مع نوع الحياة
التي نعيشها وكيف يتطور بتطورها ، ونبرز فى النهاية المقومات
الأساسية لحياتنا ، وطريقة القانون فى تنظيمها .



التعريف بالقانون

للفظ القانون في لغة الفلسفة معنى معين يحسن بنا البدار إلى تحديده ، ويفيد هذا المعنى النظام الذى تسير عليه أمور الكون على نمط رتيب مطرد ، والذى يحتم أن يحدث أمر معين كلما توافرت ظروف خاصة . وفى هذا المعنى يقال مثلاً ، قانون توالى الليل والنهار وقانون البقاء للأصلح ، وقانون الجاذبية . وفى هذا المجال ، نجد لكل شئ قانونه الذى يحكمه . فقانون الطبيعة هو القوة ، وقانون الأخلاق هو الخير ، وقانون المنطق هو الحق ، وقانون العدالة هو أن تحكم بين الناس بالقسط . وهذا ما دعا الأديب الفرنسى «مونتسكيو» إلى القول بأن القانون (يقصد به المعنى الفلسفى الذى حددناه) هو سيد الجميع ، فهو سيد من قدر له الموت ، وسيد ما كتب له الخلود .

هذا هو المعنى الذى يفيد لفظ « القانون » فى لغة
الفلاسفة . . ولكن لهذا اللفظ معنى آخر فى لغتنا نحن معشر
القانونيين . وهذا المعنى هو الذى يهنا هنا . .

ويقصد بالقانون فى هذا المعنى الأخير مجموعة القواعد
التي تنظم العيش فى الجماعة ، والتي يجب على الكافة احترامها ،
احتراما تكفله السلطة العامة بالقوة عند الضرورة .

هذا هو المضمون الأساسى للفظ « القانون » فى لغة
القانونيين . بيد أنه ليس المعنى الوحيد له فيها ، فهو يفيد عندنا
معنى آخر أخص من الأول ، فيقصد به أيضاً القواعد القانونية
(بالمعنى الأول) التي تصدر من السلطة التشريعية العادية ،
أى تلك التي يمارسها أساساً مجلس الأمة ، لتنظيم شأن من الشؤون .
فالقانون عاملاً ينشأ من مصادر عديدة وأهم هذه المصادر هو
التشريع العادى ، أى ذلك الذى يمارسه أساساً مجلس الأمة
فى بلادنا ، ومجموعة القواعد التي تأتي عن هذا الطريق والتي
تنظم نوماً معيناً من الروابط الاجتماعية يطلق عليها أيضاً ،
فى لغتنا العربية لفظ « القانون » وفى هذا المعنى ، يقال :
قانون الشهر العقارى ، وقانون الميراث ، وقانون نزع الملكية
وقانون الإصلاح الزراعى .

وهكذا نرى أن لفظ « القانون » فى لغتنا معنيين :
فهو يفيد فى المعنى الأول مجموعة القواعد التى تنظم الحياة فى
المجتمع والتى تلزم السلطة العامة الأفراد على احترامها . وهو يفيد
فى المعنى الثانى بعضا من القواعد القانونية (بالمعنى الأول)
تتميز بأنها صادرة بالطريق العادى فى التشريع ، وظاهر أن
المعنى الثانى أخص من الأول ، فهو بالنسبة إليه بعض من كل
أو نوع من جنس .

ولعل السبب الذى أدى إلى إطلاق لفظ « القانون »
فى لغتنا على نوع معين من القواعد القانونية ؛ هى القواعد التى
تصدر عن السلطة التشريعية العادية ؛ لعل هذا السبب يرجع
إلى أن تلك القواعد تكون الغالبية العظمى لما يقضى به القانون .
وكأنا لم نر كبير ضرر فى إطلاق لفظ القانون على بعض من
قواعده ، ما دام هذا البعض يشمل فى الواقع الأغلبية الساحقة
لتلك القواعد .

خلاصة كل ما سبق أن لفظ « القانون » يفيد فى لغتنا
معنيين : أحدهما عام ، والثانى خاص . ونحن إذ نتكلم عن
القانون هنا ، إنما نقصد به المعنى العام ، أما المعنى الخاص
فنتركه الآن جانبا .

ويستهدف القانون تنظيم الحياة في الجماعة ، ولكنه لا ينفرد في توحي تلك الغاية . فحتى بلغت الجماعة درجة معينة من الحضارة ، وجدنا فيها ، إلى جانب القواعد القانونية ، أنواعا أخرى من القواعد الاجتماعية تعمل هي أيضاً على تنظيم الحياة في الجماعة . وأهم هذه القواعد ما تقضى به الأخلاق أو الآداب وما يأمر به الدين .

ولإذا اشترك القانون مع الدين والأخلاق في توحي تنظيم الحياة في الجماعة ، فإنه يختلف عنهما اختلافا أساسياً ، وأبرز مظاهر هذا الخلاف يتركز في أن قواعد القانون ملزمة لنا ، بحيث يجب علينا احترامها ، ولو قسرا عنا وإرغاماً ، وأن السلطة العامة في الدولة ، هي التي تكفل هذا الاحترام ، بتوقيعها الجزاء المناسب على من يخالفها . فالقانون مثلاً ، يحرم علينا السرقة ، فإذا ارتكبتها أحدنا ، تدخلت السلطة العامة وأوقعت عليه العقاب . والقانون يلزمنا كذلك بوفاء الديون التي تشغل ذمتنا ، فإذا نكل أحدنا عن أداء دين عليه ، استطاع دائئه أن يلجأ إلى السلطة العامة التي توقع الحجز على أمواله ، ثم تبيعها جبراً عليه ، لكي يستوفي الدائن حقه من ثمنها . أما قواعد الأخلاق وأوامر الدين ، فهي وإن كانت بدورها واجبة الاحترام ،

إلا أن السلطة العامة لا توقع الجزاء على من يخالفها ، بل تظل بعيدة عنها ، تاركة المخالف لحكم الضمير ، أو لسخط المجتمع أو لفضب الله - سبحانه - وعقابه ، على حسب الأحوال . فها يقضى به الدين والأخلاق مثلاً ؛ بتحريم الكذب ، فإن كذب أحدنا فإن السلطة العامة لا تتدخل لتعاقبه ما لم يجيء كذبه تحت طائلة قاعدة من قواعد القانون تحرمه ، كما إذا أتى في محرر رسمي ، حيث يعتبر تزويراً ، وكما إذا جاء على لسان شخص يدلى بشهادته أمام المحكمة حيث يكون جريمة شهادة الزور .

لزام القانون للحياة

الإنسان مدنى بطبعه ، خلق منذ الأزل . وفى دمه دافع يدفعه إلى العيش فى جماعة . فالإنسان لا يمكن أن يعيش منعزلاً ، وما عاش على هذا النحو قط ، فهو كائن اجتماعى بسليقته لا يمكن أن يعيش إلا فى الجماعة وبالجماعة . وكل ما يقال غير ذلك لا يعدو أن يكون من وهم الإنسان وخياله .

وإذا كانت الجماعة ضرورية لمعيشة الإنسان ، فالقانون لازم لقيام الجماعة ، إذ لا يتصور قيام جماعة بغير قانون . فالجماعة ، كما يعرفها علماء الاجتماع هى : الهيئة المنظمة من الأفراد ، فالنظام ركن فيها لا تقوم بغير توافره . والنظام معناه أن تسير الأمور على وجه مطرد مستقر ثابت ، وهذا لا يكون إلا إذا وجدت قواعد عامة يجب على الجميع احترامها ، ولو بالقوة عند الاقتضاء . ومن هنا نشأ القانون ، فالقانون قديم يرجع فى قدمه إلى الأزل حيث خلق الإنسان وعاش فى جماعة .

وإذا نظرنا إلى ما وقع منذ أن خلق الإنسان إلى الآن ،
وجدنا أنه لم يستغن عن القانون أبدا . ففي كل مكان يجتمع
فيه طائفة من الناس ، نجد فيه قانونا خاصا بهم ، يسرون عليه في
معاملاتهم . وهذا القانون يختلف في أحكامه بالضرورة باختلاف
البيئة ، ففي كل بلد نجد قانونا خاصا به متميزا عن غيره . بيد
أنه مهما تباينت قوانين البلاد المختلفة ، وتغايرت في أحكامها ،
إلا أن الفكرة التي دعت إلى قيام القانون في كل وقت وفي كل
مكان واحدة لا تتغير ، هذه الفكرة هي أن القانون لازم لقيام
الجماعة التي هي لازمة بدورها لحياة الإنسان ؛ ولذلك قيل بحق
عن القانون إنه سيد العالم .

يظهر مما سبق أن القانون لازم لقيام الجماعة ، ولكن مهمة
القانون لا تنتهى بتوفير الوجود للجماعة ، ولكنه يسعى إلى
تقدمها ورقمها .

فأى جماعة من الناس لا تكفى وما اكتفت أبدا بتحقيق
البقاء لها ، بل عملت في كل وقت على تحسين حالها واطراد
تقدمها . وما ذلك إلا لأن الجماعة تقوم على أفراد من البشر ،
وكل فرد لا يشعر فقط بميله إلى البقاء ، بل يشعر أيضا بميله
إلى التقدم والارتقاء .

فالجماعة مدفوعة إلى أن تعمل على رقيها وتقدمها ، ولن يتوافر لها ذلك إلا إذا وجدت خطة مرسومة تدير عايتها ويلتزم كل أفرادها باحترامها ولو قسرا عنهم وإجبارا ، ومن القواعد التي ترسم هذه الخطة يتكون القانون .

هكذا يبين أن وظيفة القانون في المجتمع هي توفير بقاءه وارتفاعه . ومن أجل أداء تلك الوظيفة وجد القانون بوجود الجماعة . وبالتالي وجد القانون بوجود الإنسان نفسه الذي عاش منذ خلقه في جماعة . ومن أجل أداء تلك الوظيفة ، سيظل القانون باقيا ما قدر للجماعة أن تبقى ، وبالتالي سيظل القانون باقيا ما قدر للإنسان أن يعيش ؛ لأنه لن يستطيع أن يعيش إلا في الجماعة وبالجماعة .





رأينا أن للقانون غاية معينة يسعى إلى تحقيقها ، هي أن يوفر للمجتمع بقاءه وارتقاءه ، ووسيلة القانون إلى تحقيق تلك الغاية هي : أنه ينظم العيش في الجماعة بالطريقة المناسبة لذلك .

وإذا لاحظنا أن الجماعة تتكون من مجموعة أفراد ، وأن كل فرد تدفعه الغريزة التي خاق عليها ، وهي غريزة البقاء والارتقاء ، إلى أن يستأثر بسبل السعادة ووسائل المناء ، فيكرس كل جهده للوصول إليها . إذا لاحظنا ذلك ، أمكننا أن نبين تعارض مصالح الأفراد ، وتعارض المصالح بين الأفراد يؤدي إلى التنافس والنشاحن بينهم : فإذا أراد القانون أن ينظم العيش في الجماعة ، ما أمكنه ذلك ، إلا إذا عمل على إزالة

التشاحن والتحارب بين الناس ، بأن يبين لكل فرد حدود حقه ، ودائرة نشاطه فلا يتعداها . وهكذا يصل بنا القانون إلى تلك النتيجة المزدوجة ، وهى أن كل فرد منا لا يتعدى على حقوق غيره ، ويعيش آمناً فى حدود حقه . فوسيلة القانون إلى تنظيم العيش فى الجماعة ، هى إيجاد التوازن والتناسق بين مظاهر نشاط الأفراد . .

ولكن كيف يتوصل القانون إلى إيجاد التناسق والتوازن بين مظاهر نشاط الأفراد ؟ لا شك أن القوانين فى العالم تختلف فى هذا السبيل باختلاف البيئات التى تنشأ فيها ، فالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل بلد هى التى تملى عليه وسيلة تحقيق التوازن بين مصالح أفرادها . وإذا اختلفت المبادئ التى تنزع بالبلاد المختلفة إلى تحقيق التوازن بين مصالح أفرادها ، والتى تنزع بالتالى إلى تنظيم العيش فى الجماعة ، إلا أنه يمكن ردها إلى مذهبين أساسيين ، لا زالا يتنازعان الغلبة حتى الآن . هذان هما المذهب الفردى والمذهب الاشتراكى . وتتناول كلا منهما الآن ، بشيء من التفصيل فيما يلى :

المذهب الفردى :

يقوم المذهب الفردى على تقديس حرية الفرد ، وعلى أنه

يجب على القانون في تنظيمه لأحوال الجماعة أن يجعل هناء الفرد وسعادته ، غرضه الأسمى ، اعتبارا بأن هناء الجماعة وسعادتها يتكون من هناء وسعادة أفرادها . فالفرد في هذا المذهب هو أساس القانون ، وما القانون إلا وسيلة لتحقيق سعادته وهنائه .

وقد ترعرع هذا المذهب في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وعلى الأخص في القرن الأخير منهما ، حيث رأى ذروة مجده على يد فلاسفة الثورة الفرنسية . وقد قال الفلاسفة بهذا المذهب لتحرير الفرد من تعسف الملك واستبداده ، واسسوه على فكرة العقد الاجتماعي ، تلك الفكرة التي تقوم على أن الإنسان إنما ولد حرا ، ولما كان هذا الإنسان مدنيا بطبيعته لا يمكن له أن يعيش إلا في جماعة ، فقد اتفق مع غيره من الأفراد على أن ينزل كل منهم عن بعض من حريته ، وذلك بالقدر اللازم والضروري لقيام الجماعة . أما القدر الذي بقي له من الحرية ، فهو حق مطلق له لا سبيل إلى المساس به ، ومهمة القانون هي الحد من الحرية الفطرية للفرد ، بالقدر اللازم لكي يضمن له الحرية التي تتسق وقيام الجماعة . أما ما بقي لكل فرد من حرية ، فهو فوق القانون ؛ لأنه سابق عليه ؛ ولأن القانون

ما وجد إلا لتوفيره، وضمان التمتع به . وهنا تنتهي مهمة القانون ،
فقواعده لا ترمى إلا إلى الحد من حرية كل فرد بالقدر اللازم
والضروري لقيام المجتمع ، وبعبارة أخرى ، تقتصر مهمة القانون
على منع الفرد من أن يتجاوز حدود حقه . ومن أن يعتدى بذلك
على حقوق الآخرين ، واسكن طالما بقي الشخص في حدود حقه ،
فلا شأن للقانون به ، إذ لا يصح لهذا أن يلزمه بأى عمل آخر ،
ولو كان فيه صالح الجماعة .

وهكذا نرى أن المذهب الفردي يعمل على التضيق من
دائرة القانون ؛ إذ القانون في نظره لا يتضمن إلا قواعد سلبية
تنهى كل فرد عن تجاوز دائرة نشاطه ، وعن الاعتداء على دائرة
نشاط غيره من الناس . أما القواعد الإيجابية التي تلزم الأفراد
بالعمل على ما فيه صالح للجماعة ، فلا يتضمنها القانون . وحتى
بالنسبة إلى القواعد السلبية ، يعمل المذهب الفردي على التضيق
منها ما أمكن ، فهو ينظر إلى القانون باعتباره ضرورة
لا مفر منها للتوفيق بين مصالح الأفراد . ولما كانت وسيلة
القانون في أداء تلك الرسالة ، هي تقييد حرية كل فرد ، فهو إذاً
شر لا بد منه ، يلزم العمل على الحد من شوكته ما استطعنا
إلى ذلك سبيلاً .

وللمذهب الفردى فضل ظاهر ؛ إذ أنه وضع لنا وجوب احترام شخصية الفرد وحقوقه ، وأن المجتمع لا يسعد إلا إذا ضمننا لكل فرد فيه القدر الأساسى من الحرية فى العمل والكفاح من أجل الحياة . وقد أدى هذا المذهب مهمة تاريخية سامية ، حيث أنه ساعد على تحرير الفرد من تعسف الحكام المستبدين الظالمين .

إلا أن المذهب الفردى قد بالغ فى حماية الفرد مبالغة تجاوزت به وجه الصواب . فالفرد ما هو إلا عضو فى جماعة ولم تقرر له حقوقه إلا على هذا الاعتبار . فالجماعة ، هى الأساس وما الأفراد فيها إلا عناصر تكوينها . ومن ثم وجب على القانون أن يستهدف قبل كل شئ صالح الجماعة لا صالح الفرد ، حتى إذا تعارض صالح الفرد مع صالح الجماعة ، وجبت تضحية الأول فى سبيل الثانى . وهذه هى الفكرة الأساسية التى قام عليها المذهب الاشتراكى .

المذهب الاشتراكى :

ينظر المذهب الاشتراكى إلى الجماعة باعتبار أنها الأساس ، وأن الأفراد فيها إن هم إلا عناصر التكوين ، فالغاية من القانون هى إسعاد المجموع لا إسعاد الفرد . على أن سعادة المجموع

لاتعارض مع سعادة الفرد ؛ إذ هو لا يعدو أن يكون بعضا من هذا المجموع ، إنما يجب أن يسعد كل أفراد المجتمع بقدر الإمكان . وما أشبه الجماعة في نظر المذهب الاشتراكي بالبناء يوجه المهندس همه لأن يكون صلبا جامدا ، ولأجل أن يكون هكذا ، يلزم أن تكون أحجاره قوية مثينة ، وإذا لم تكن للمهندس فرصة اختيار أحجار البناء الذى يزعم لإنشائه ، بل يلزم بالبناء بأحجار توضع امامه منها القوى ومنها الضعيف ؛ وجب عليه أن يبنى بطريقة يجعل بها القوى يتحمل وهن الضعيف . وهكذا ينشئ من تلك الأحجار بناء مرصوفا يشد بعضه بعضا . مثل هذا البناء ، مثل الجماعة البشرية ، فمناصر هذه الجماعة تختلف قوة وضعفا ، ومهمة المهندس ، وهو هنا القانون ، أن ينظمها بطريقة تكفل سعادتها ، وهو يصل إلى تحقيق هذا الهدف بعمله على أن يقوى كل فرد نفسه وبأن يسمح له باستغلال مؤهلاته على أوسع نطاق ممكن . وإلى هنا لا يختلف المذهب الفردي عن المذهب الاشتراكي . إلا أن الأول يقف عند هذا الحد لا يتعداه ؛ إذ مهمة القانون عنده تقتصر على تحويل الفرصة للفرد لكي يسعد . ولكن المذهب الاشتراكي لا يكتفى بذلك ، فعمله على أن يقوى الفرد

لم يكن فائته ، ولكن مجرد وسيلة للوصول إلى الهدف الذي يرتجيه وهو خير الجماعة . فإن عمل المذهب الاشتراكي على أن يقوى الفرد ، فما ذلك إلا لكي تقوى الجماعة ، وحتى يستطيع أن يسهم بنصيب أكبر في إسعادها ، بتحملة جزءاً أوفر من أعبائها . فذهبنا لا يقتصر على أن يترك الفرد يسعد ، بل هو يلزمه إذا ما سعد بالعمل على إسعاد الآخرين .

وتؤدي الفكرة التي يقوم عليها المذهب الاشتراكي إلى توسيع دائرة القانون . فالقانون في نظره لا يقتصر على قواعد سلبية غايتها منع الفرد من تجاوز حقوقه ومن الاعتداء على حقوق غيره ، بل يشمل أيضاً قواعد إيجابية تلزم الفرد بواجبات ، الغرض منها تحقيق سعادة المجموع وهنائه ، وتزرع في النهاية إلى تحقيق التضامن الاجتماعي بين الأفراد ، ومقتضى المذهب الاشتراكي أن يسهم كل فرد بقدر طاقته فيما يعود بالخير على الجميع . وللمذهب الاشتراكي ميزة لا تخفى على أحد ، فهو يستهدف خير الجماعة ، ولا ينظر إلى الأفراد إلا على اعتبار أنهم عناصر تكوينها ، فهو إن عمل على إسعاد الفرد ، فليس ذلك منه إلا وسيلة يبلغ بها أممى الغايات وهي إسعاد المجموع . على أن الغلو في الاتجاه الاشتراكي قد يؤدي إلى عكس ما قصد إليه ،

إذ من شأن هذا الغلو أن يقتل في الفرد الباعث الشخصى إلى العمل .
هذان هما المذهبان اللذان يتنازعان الآن تنظيم العيش في
الجماعة ، وصالح الجماعة يقتضى أن تنظم أمورهما على أساس
التوفيق بين المذهبين ، دون غلو في الأخذ بأحدهما . فالغلو
في الفردية يملئ البؤس لأكثر الناس . والغلو في الاشتراكية
يقتل في الفرد روح الجهد والعمل ؛ ولذلك نرى الدول المعاصرة
تأخذ من كل من المذهبين بقسط ، وإن تفاوتت في القدر الذى
تأخذ به من كل مذهب .

والمشاهد في العصور الحديثة أن القدر الذى تأخذ به الدول
من المذهب الاشتراكي أخذ يغلب رويداً رويداً ، فقد نمت
وما زالت تنمو مهمة الدولة ، حتى صارت تتناول أموراً كثيرة
ما كانت تتعرض لها في الماضي . وقد أدت الحرب الأخيرة
إلى إثناء روح الاشتراكية بشكل يلفت النظر ، حتى أنه في
مصر ، وكانت من أساطين المذهب الفردى أصبحنا في أعقاب
الحرب العالمية الأخيرة نسمع في كل مكان صيحات مدوية تنادى
بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس ، بأن يدفع الغنى جزءاً
من ماله الذى ينفقه في بذخه وترفيه وإسرافه لكي يفيد به
الفقير في ضروريات حياته .

وقد كتب لهذه الصيحات ان تكبت حيناً من الدهر ،
تحت تأثير ما ساد بلادنا ، في السنوات السبع العجاف التي اعقبت
انتهاء الحرب العالمية من ظلم وفساد وطينان . ولكن هذا
السكت لم يجهز عليها ، بل زادها بأساً وقوة ، حتى انتهى بها
الأمر إلى أن تتفجر ، محطمة كل ما وقف في سبيلها ، وقد تم
ذلك في ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، على يد ثورتنا الكبرى ، وبهذا
أشرق على مصر أولاً سم على الجمهورية العربية المتحدة كلها
عند قيامها فجر عهد جديد ، تسود فيه اشتراكية معتدلة بعيدة
عن التطرف والانحراف ، تعمل على أن تحقق لوطننا كل
ما نرتجيه من حياة سعيدة راضية لكل أبنائه ، حياة يأمن فيها
كل واحد منا شر الجوع والخوف والمرض والجهل .



القانون يمتشى في وجوده مع الحياة التى نعيشها

يستهدف القانون ، كما بينا ، تنظيم الحياة فى المجتمع ؛
لكى يمكن لهذه الحياة من أن تقوم ؛ ولكى يمكن للإنسان
نفسه من أن يعيش ، إذ أن كل واحد منا وهو مدنى بطبعه ،
لا يستطيع أن يعيش إلا فى الجماعة وبالجماعة .

والقانون ، إذ يستهدف تنظيم الحياة فى الجماعة ، لا يحىء
غريباً عنها ليفرض نفسه عليها ، وإنما هو ينبع من ذات نفسها ،
متأثراً فى وجوده بنوع الحياة التى نعيشها ، وبما يكتنفها من
الظروف الاجتماعية المتعددة النواحي .

فلا بد لكل قاعدة من قواعد القانون من أن تولد ،
حتى تؤدى رسالتها فى تنظيم حياة الناس . ويوجد ليلاد القواعد
القانونية المختلفة عدة طرق يطلق عليها « مصادر القانون » ،
اعتباراً بأنها تتضمن ينبوع الذى تغترف منه قواعده . ويسود

فى كل بلد المصدر الخالق للقواعد القانونية الذى يتسق مع ظروفه . ونظرة إلى عالم القانون قديمه وحديثه تقود لنا الدليل واضحاً على ذلك .

فى الجماعات الإنسانية الأولى ، كانت القواعد القانونية تنبع من الجماعة ذاتها بطريق مباشر ، أى من غير تدخل من الحاكم . ويطلق على المصدر الذى يخلق القواعد القانونية على هذا الوجه لفظ « العرف » .

والعرف هو درج الناس على قاعدة معينة واتباعهم إياها فى شئون حياتهم أمداً طويلاً من الزمن ، حتى ينتهى بهم الأمر ، لكثرة ما اتبعوها جيلاً بعد جيل ، إلى أن يشعروا بوجوب احترامهم إياها ، رغمها عنهم .

ويتكون العرف فى ضمير الجماعة بطريقة يكاد الناس لا يشعرون بها ولا يحسون ، شأنه فى هذا شأن اللغة والأخلاق والتقاليد ، وهو ينشأ تدريجياً ويبطئ . فقد يتبع شخصان أو أكثر قاعدة ما فى حكم تصرفاتهم ، حتى إذا ما ظهر صلاح تلك القاعدة وانتفتت مع ظروف الجماعة وحاجاتها ، لجأ باقى الأفراد إلى اتباعها بدورهم ، مدفوعين فى ذلك بغريزة التقليد والسير على المألوف . وهكذا يستمر درج الناس على القاعدة

وتنتقل بينهم من جيل إلى جيل ، حتى يصل بها الأمر ،
لكثرة تكرار اتباع الناس لها ، إلى أن يتولد في أذهانهم وجوب
احترامها . وفي هذه اللحظة يكتمل نشوء العرف وتتولد عنه
القاعدة القانونية الملزمة .

ويرجع السبب في غلبة العرف ، باعتباره مصدرا للقانون
في الجماعات الإنسانية الأولى ، إلى أن الأداة الحاكمة في تلك
الجماعات ، لم تكن قد بلغت من القوة والاستقرار حدا يسمح
لها بفرض قواعد يلتزم الناس السير عليها، ثم إنها كانت من ناحية
أخرى ، مشغولة عن أمور الناس بالعمل على الدفاع عن ذات
كيانها وتوطيد سلطانها . وأمام هذا الوضع ، لم يكن هناك
مفر من أن يسير الناس في تنظيم أمورهم وفق العادات التي
توارثوها عن آبائهم . وقد كان يهدف في تطبيق قواعد العرف
إلى محكمين يختارهم الخصوم للفصل في المنازعات التي تقوم
بينهم ، ثم عهد الحاكم بعد ذلك إلى القيام بتطبيق قواعد
العرف ، إما بنفسه وإما بواسطة رجال يسمين لهذا الغرض .
وسار التطور مع سير الزمن ، حتى إذا ما توطد سلطان الحاكم ،
لجأ إلى إصدار أوامره إلى الناس . وفي هذه اللحظة أشرق
على عالم القانون مصدر جديد ، هو التشريع ، أي سن القواعد

القانونية بوساطة السلطة العامة في الدولة ، وفق ما يقضى به
دستورها . وما إن رأى هذا المصدر الجديد نور الحياة ،
حتى اخذ ظل العرف ينكمش تدريجيا تاركاً له الفراغ ،
حتى وصل به الأمر الآن في أغلب الدول الراقية إلى أن يقنع
بمركز ثانوى تافه إلى جانب التشريع الذى عقدت له الصدارة
بلا منازع .

وإذا كانت أهمية العرف قد تفهت الآن إلى حد كبير
إلا أن ذلك لا يصدق إلا بالنسبة إلى القانون الداخلى ، أى ذاك
الذى يحكم العلاقات التى تنشأ داخل حدود الدولة . فأهميته
لا زالت كبيرة في القانون الدولى العام ، وهو ذاك الذى يحكم
العلاقات التى تقوم بين الدول فيما بينها وبين بعض . فهذا الفرع
من القانون ما زال فى دور التكوين ، وما زالت أغلب قواعده
ناتجة عن العادات التى سارت الدول على نهجها . بل إن هناك
فرعا من فروع القانون الداخلى ، هو القانون التجارى ،
لا زال للعرف فيه بعض الأهمية ؛ وذلك نتيجة تشعب المعاملات
التجارية ، الأمر الذى جعل التشريع قاصرا عن أن ينظمها
في كل تفاصيلها ، وأدى إلى قيام العرف إلى جانبه لينظم من
أمر التجارة ما فاتته تنظيمه .

وإذا استثنينا القانون التجارى ، نجد أهمية العرف فى القانون الداخلى قد بلغت الآن من التفاهة حدا يجعلها تقارب العدم . ويصدق هذا القول على جمهوريتنا العربية المتحدة ، كما يصدق بدرجات متفاوتة ، على غيرها من الدول الراقية ، إذا استبعدنا البلاد الأنجلوسكسونية ، حيث بقيت للعرف فيها أهمية كبرى ، بسبب شديد اتصالها بالتقاليد وتمسكها بها .

وإذا كانت أهمية العرف قد تفهت الآن فى بلادنا وفى الغالبية الكبرى من البلاد الراقية بعد أن تركزت الغلبة للتشريع ، فإن ذلك لم يحصل اعتباطا ، فلعرف أوجه نقص جسيمة تجعله غير متفق مع ظروف حياتنا فى الوقت الحاضر .

وأهم المثالب التى تؤخذ على العرف أنه بطيء فى نشوئه وفى تغيره وفى زواله . فمن شروطه أن يمر عليه أمد طويل حتى يثبت ويستقر ، فإذا تطلبت ظروف الجماعة تنظيما معيننا لأمر من أمورها ، ولم يكن لدينا للوصول إلى هذا التنظيم إلا طريق العرف ، لوجب أن ننتظر أجلا طويلا حتى تستقر العادة وترسخ ، وفى هذا من الإضرار بالجماعة ما فيه ، إذ خيرها يقتضى أن يعمل حالا بما فيه صلاحها . وإذا استقر العرف ، ثم تغيرت ظروف الجماعة بما يجعله غير متلائم معها ، وجب

للخلاص منه أن يمر أمد طويل حتى ترسخ خلاله عادة تخالفه .
وهذا النقص في العرف يسده التشريع ، حيث يمكن سنه
في وقت بالغ القصر .

ثم إن العرف يتسم بصعوبة التثبت من وجوده في كثير من
الأحيان ، فهو ينشأ في ضمير الجماعة ، وهو يتطلب عدة شروط
ليلاذه ، كأن يكون قديما ومستقرا وثابتا ، وأن يشعر الناس
بضرورة احتزاه . وقد يثور الشك حول توافر تلك الشروط
أو أحدها ، وبالتالي يثور الشك حول وجود العرف ذاته ،
وهذا ما يؤدي إلى شعور الناس بالقلق حول أمور معيشتهم ،
إذ كيف لهم أن يطمثوا عليها ، وهم في شك من القانون الذي
ينظمها . كما أن من شأن صعوبة التثبت من وجود العرف
أن تقوم المنازعات بين الناس بسببه ، وهكذا فبدلا من أن
يؤدي العرف وظيفته في حسم الخلافات بين الناس ، يكون
سببا في قيام المنازعات بينهم .

وقد أدت صعوبة التثبت من وجود العرف بالطبقات الحاكمة
في المجتمعات القديمة ، مدنية كانت أم دينية ، إلى أن ادعت
احتكار العلم بالقانون دون الرعية ، الأمر الذي سمح لها أن
تطبق عليهم القواعد التي تتفق مع هواها ، وكان من نتيجة

ذلك ان ثارت بعض الشعوب القديمة ضد حاكمها طالبة إظهار القانون بتدوينه . وهذا ما حصل على وجه الخصوص في روما وكان من نتيجته أن دوت القواعد العرفية في قانون الألواح الإثني عشر .

وهذا العيب الجسيم الذي يشوب العرف والذي يرجع إلى صعوبة التثبت من وجوده يتفاداه التشريع أيضاً . فالقواعد التي يأتي بها هذا المصدر الأخير تتميز بالوضوح والجلالة ، فهي ترد مكتوبة في عبارة يغلب أن تكون سهلة ، فنستطيع بذلك ، في غير كبير عناء ، أن نتأكد من وجودها وان نحدد معناها ومدلولها .

ومما يعاب على العرف في النهاية ، أنه لقيامه على العادات التي تستقر بين الناس ، قد يختلف في احكامه في الدولة الواحدة من بلد إلى بلد ، وهذا ما يتنافى مع صالح الدولة الذي يقتضى في الكثير من الأحيان وحدة القانون في كل أراضيها ، وهذا العيب بدوره يثنزه عنه التشريع ، حيث أنه يصدر في العادة ليسرى في كل أرجاء الدولة ما لم يقتض الصالح العام غير ذلك . والحق أننا إذا نظرنا إلى العرف ، على ضوء المثالب التي تشوبه ، وجدناه غير صالح لتنظيم حياتنا في الوقت الحاضر .

يد اتنا لا نستطيع ان نستغنى عنه كلية . فاذا كان التشريع
يفضله من كافة النواحي ، إلا ان هذا قد يفهل عن حكم أمر
من أمورنا . فالتشريع من صنع السلطة العامة ممثلة عندنا
في رئيس الجمهورية ومجلس الأمة ، ولا يمكننا أن نتوقع
أن تدبر السلطة العامة كل شئون الناس كبيرها وصغيرها ؛ فتضع
لها القواعد التي تنظمها وتحسم ما عساه أن يشور من المنازعات
بصددها ، فذاك فوق طاقة البشر ، فاذا عرض نزاع أمام
القاضي ، ولم يجد له في التشريع حكما يحسمه ، فيكون من
الصالح أن نترك تنظيمه للعرف الذي قام بشأنه ، إن قدر له أن
يوجد ، اعتبارا بأن ما يقضى به العرف هنا يفترض اتساقه
مع حاجيات الجماعة وروح العدالة ؛ إذ أن اطراد الناس على
اتباع ما يقضى به العرف ردحا طويلا من الزمن ضمان على ذلك .
من أجل ذلك لم يهمل قانوننا في جمهوريتنا بأقليمها العرف
إهالا تاما ، وإنما اكتفى بأن يجعله مصدرا احتياطيا للتشريع
يسد به النقص الذي قد يعتريه ، فينطبق حكمه على المسائل
التي يفهل التشريع عن أن يضع لها حلا . فعلى القاضي ، إذا
ما طرح أمامه نزاع ، أن يبحث أولا عن حكمه في التشريع ؛
فإن وجده طبقه ، دون أن يتعداه إلى العرف ، أما إذا لم يجد

القاضى للزاع المعروف عليه حكما فى التشريع ، وجب عليه ان ينتقل إلى العرف إن وجد ، ويطبق ما يقضى به .
والحق أنه يندر جدا ، فى غير المسائل التجارية ألا نجد المعازجات التى تقوم بين الناس حكما فى التشريع ، وهذا ما أدى إلى ندرة الحالات التى التجأت فيها محاكمنا إلى تطبيق قواعد العرف فى وقتنا المعاصر . ولعل من أبرز هذه الحالات ، ما تلقت به محاكمنا استنادا إلى العرف السائد فى بلادنا ، من اعتبار أثاث المنزل مملوكا للزوجة المسلحة إلى أن يثبت الدليل على ملكيته للزوج ، ووجوب أن ترد الخطيبة إلى خاطبها ماعساه أن يكون قد قدمه لها من الهدايا القيمة التى لم تستهلك وعلى الأخص لما يسمى « الشبكة » ، ووجوب رد ما يسمى « بالنقوط » أى الهدايا التى تقدم للأقارب والأصدقاء فى المناسبات الخاصة .
ويجب أن تلفت النظر فى النهاية إلى أن العرف ، وإن بقى له فى وقتنا الحاضر دور ضئيل فى خلق القواعد القانونية التى تنظم حياة الناس ، فإن هذا الدور مقصور على المعاملات المالية ، دون الأمور الجنائية ، أى المتعلقة بالجرائم وتوقيع العقوبة على مرتكبها . فليس للعرف أصلا أن يقرر وجود جريمة ما ولا توقيع العقوبة عليها ؛ إذ لا جريمة ولا عقوبة

إلا بناء على نص تشريعى صريح قاطع يقضى بها . وهذا مبدأ أساسى تقوم عليه الجماعات المتحضرة كلها ، ضمانا لحرية الأفراد .

القانون والمدين : —

رأينا أن القانون يتمشى فى ذات وجوده مع نوع الحياة التى نعيشها ، وقد أبرزنا فى هذا الصدد كيف أنه كان ينبأ أساساً من العرف فى الجماعات الإنسانية الأولى ، وكيف أن الأمر لم يعد كذلك فى وقتنا الحاضر ، حيث فقد العرف أهميته ، تاركا مكانه للتشريع .

وإذا كان القانون يتمشى فى ذات وجوده مع نوع الحياة التى نعيشها ، كان للمدين بالضرورة تأثير كبير فى خلقه . فالدين الذى نعتنقه عنصر أساسى فى حياتنا ، فلم يكن من المتصور أن يظل بمنأى عن القانون الذى يستهدف تنظيمها . وهكذا نجد للمدين تأثيراً بالغاً فى القانون الذى يحكمنا ، وقد ترك فيه أثره البارز فى كل بلاد الدنيا ، وفى كل حقبة من حقبة الزمن . بيد أن أثر الدين فى القانون كان أكبر وأعظم فى الأزمنة السالفة منه فى وقتنا الحاضر . ففى القديم كان العرف ، كما بينا ، هو السائد فى خلق قواعد القانون التى تنظم حياة الناس ، وكثيراً ما كان

العرف ينطوى على عادات سيئة ضارة بالناس وبالمجتمع الذى يعيشون فيه ، كما هو الشأن مثلاً عند العرب فى عصور الجاهلية . وقد لعب الدين دوراً بالغ الأهمية فى تخليص المجتمعات القديمة من العادات القبيحة ، وفى تهذيب القانون الذى يحكم تلك المجتمعات وإصلاح فاسده وجعله متمشياً مع ما يقضى هو به من وجوب مراعاة الأخلاق الحميدة والمبادئ السامية .

وقد قل اليوم أثر الدين بعض الشيء فى القانون مما كان عليه الحال فى الماضى . ولكن ليس معنى ذلك أن هذا الأثر قد اندثر وانمحى ، فلا زال الدين يؤثر فى القانون بشكل واضح ملموس ، لا سيما فى بلادنا ، حيث بقيت للدين فيها أسمى المكانة فى النفوس .

ولا يتسع المقام هنا لبيان أثر الدين فى القانون فى كل بلاد الدنيا وفى كل الأزمنة . ونجتزئ فى هذا المجال ببيان أثر كل من الدين المسيحى والدين الإسلامى فى قوانين البلاد التى ساد كل منهما فيها .

لم يكن للدين المسيحى ، فى أصل نشأته ، أثر بالغ فى قوانين البلاد التى ساد فيها ؛ إذ أن المسيحية لم تكن فى بدايتها بتنظيم أمور الجماعة فى علاقاتهم بعضهم ببعض وفى علاقاتهم

بالحاكم الذى يتولى أمورهم ، وهو المجال الذى يعمل فيه القانون .
فقد اقتصرَت تعاليم السيد المسيح عليه السلام على بيان ما يجب
على الإنسان نحو ربه ونحو نفسه . أما واجبه نحو غيره من
الناس ، فلم يهتم به الدين المسيحى فى أصل نشأته ، ونكاد
لا نجد فى الإنجيل أثرًا لما يعتبر من قواعد القانون إلا ما أتى
فيه بشأن الزواج والطلاق ، حيث ورد فيه أن ما يجمعه الله
لا يفرقه الإنسان ، ومن تزوج بمطلقة أخيه فقد زنا . وقد جاء
فى إنجيل يوحنا على لسان السيد المسيح « أن مملكتى ليست
من هذا العالم » وهذا ما يقطع بأن المسيحية فى أصل نشأتها
لم تهتم بأمور الدنيا . بل اقتصرَت على تنظيم الأمور التى تتعلق
بالحياة الآخرة . وقد حدث أن طلب شخص من المسيح أن
يأمر أخاه بمقامته الميراث ، فرد عليه بما يفيد أنه ليس قاضيا
ولا مشرعا ، إذ قال له : « يا إنسان من أقامنى عليكما قاضيا
أو مقسما (إنجيل لوقا) .

ولعل عدم اهتمام الدين المسيحى فى أصل نشأته بتنظيم
الروابط الاجتماعية بين الأفراد يرجع إلى السببين الآتيين : —
١ — ظهور المسيحية فى بيئة يهودية ، أى بيئة تسود فيها
الشريعة الموسوية ، وهى شريعة اهتمت بأمور الدنيا والدين

معا ، فتركّت المسيحية أمور الدنيا للقواعد التي ألّف الناس السير عليها ، وقصرت اهتمامها على الإصلاح الروحي بين الأخلاق الحميدة ، والمبادئ السامية في نفوس الناس .

٢ - ظهرت المسيحية وانتشرت في بلاد كانت تدخل في رحاب الامبراطورية الرومانية ، وهي بلاد كانت تسود فيها شريعة وضعية ، أى من وضع الإنسان ، ونعنى بها القانون الرومانى ، وقد بلغ القانون الرومانى في تنظيمه علاقات الأفراد من السكّال مبلغا كبيرا : وربما يكون هذا الأمر قد أدى بالدين المسيحى ألا يتعرض إلا لأمور الآخرة ، تاركا أمور الدنيا للقانون الرومانى ، حتى يعطى ماله لله وما لقيصر لقيصر . وإذا كانت المسيحية في أصل نشأتها لم تعرض لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس ، إلا أن الكنيسة عمدت بعد ذلك إلى تنظيم كثير من تلك الروابط ، بحجة اتصالها بالدين . وقد انتهزت الكنيسة فرصة ضعف قوة الحكومة ، أو ما يسمى بالقوة الزمنية ، فبسطت سلطانها على الناس ، وأصدرت إليهم عدة مراسيم تنظم بها أمورهم . وقد تكون من مجموع تلك المراسيم الكنيسية ما يسمى بالقانون الكنسى ، وقد لعب هذا القانون دورا كبيرا في أوربا في القرون الوسطى ، لا سيما فيما يتعلق بنظام الأسرة وفائدة

القروض . وبدأ نفوذ الكنيسة والقانون الكنسى يضمحل
بعد ذلك رويدا رويدا ، بازدياد نفوذ الحكومات وسُلطان
ما تضعه من قوانين ، حتى انتهى الأمر بفصل الكنيسة عن الدولة
وزوال كل ما لها من أثر فى خلق القانون .

وإذا كان أثر القانون الكنسى ، باعتباره مصدرا رسميا
للنانون ، قد زال فى الغرب ، إلا أن له فى هذا المجال دورا لا زال
يلعبه فى البلاد الغربية ، ومنها جمهوريتنا . فى هذه البلاد تخضع
مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالمسيحيين من أبنائها إلى
القانون الكنسى . وذلك تمشيا مع السنة الحميدة التى سار عليها
المسلمون من قديم ، وهى ترك غير المسلمين فى بلادهم يخضعون
لقوانين أديانهم فى كل ما يتصل بها من شئون حياتهم .

* * *

وقد كان للدين الإسلامى أثر بالغ الأهمية فى قوانين البلاد ،
التي عم فيها نور هديه ، ويرجع سبب ذلك إلى أن هذا الدين
الحنيف يحوى ، فضلا عن القواعد التى تنظم المعتقدات والعبادات ،
قواعد بالغة السمو تنظم علاقات الناس فيما بينهم . بل إن الدين
الإسلامى ، فى تنظيمه أمور الناس ، لم يقنع ببيان القواعد التى
تحكم علاقاتهم فيما بينهم وبين بعض ، ولكنه تجاوز ذلك إلى

وضع الأسس التي تقوم عليها الدولة نفسها ، وهي أسس تنفق مع تلك التي تقوم عليها أكثر الدول رقيا وتقدما في وقتنا الحاضر ، ويكفيها للتدليل على ذلك أن نذكر ما أتى به الإسلام من أن الخلافة يعة ، ومن أن أمركم شورى بينكم ، ومن وجوب المساواة بين الناس ، ومن أن في مال الغني نصيبا للساكن والمحروم .

وإذا كان الإسلام قد عرض لتنظيم شئون الدين والدنيا ، فقد حق ما قيل عنه من أنه دين ودولة معا ، وهذا ما جعل تأثيره بالغا في قوانين كل بلد انضوى تحت لوائه .

وقد بقي للدين أثره البالغ في قانوننا المصري إلى أن جاء محمد علي بحكم مصر . فحقى هذا الوقت كانت الشريعة الإسلامية تطبق في تنظيم أمور المصريين . ثم بدأ القانون الفرنسى يدخل مصر ، لاسيما فيما يتعلق منه بالتجارة والقانون الجنائى . وأخذ تأثير الشريعة الإسلامية ينكسر ويوارى داما كلما دخلت مصر قاعدة من قواعد القانون الفرنسى . وانهى الأمر في عهد إسماعيل بأن صدرت التقنينات المصرية الأولى ، آخذة الأغلب من أحكامها عن القانون الفرنسى ، والقليل النادر منها عن الشريعة الإسلامية . وهكذا زال أثر الشريعة الإسلامية في

قانوننا المصرى بالنسبة إلى ما نظمته التقنيات الصادرة وقتذاك .
بيد أن هذه التقنيات لم تتناول تنظيم مسائل الأحوال الشخصية ،
ومن ثم بقي للدين أثره فيها ، ولا زال هذا الأثر قائماً حتى الآن .
ويقصد بمسائل الأحوال الشخصية تلك التى تتعلق بالإنسان
من حيث هو ، وبإلاقاته مع أفراد أسرته . فهى تنظم ما يتعلق
بثبوت نسب الإنسان وأهليته لكسب الحقوق ومباشرتها
وزواجه وطلاقه وحضاته ورضاعته والنفقة الواجبة له على ذويه
إلى غير ذلك من الأمور .

ولا زال للدين فى هذه المسائل أثره الكبير فى بلادنا ، فهو
الذى يحكمها بطريق مباشر . ولا يقصد بالدين هنا الدين
الإسلامى وحده ، بل غيره من الأديان أيضاً . فكل منا يخضع
فى حكم أحواله الشخصية لقانون دينه أو ملته ، ولا يستثنى من
ذلك إلا بعض الأمور ، كالأهلية والولاية على المال والميراث
والوصية ، حيث يخضع المواطنون جميعاً بالنسبة إليها لقواعد قانونية
واحدة ، مستوحاة من الشريعة الإسلامية .

نشأة القانون فى الوقت الحاضر :

رأينا أن القانون يمشى فى ذات وجوده مع ظروف حياتنا ،
التي لم يخلق هو إلا لكي ينظمها ، حتى يمكن لها من أن تقوم .

وفي هذا المجال أبرزنا كيف كان للعرف قديما أثره البالغ في خلق القانون ، كما وضحنا أثر الدين فيه .

وإذا وصلنا إلى وقتنا الحاضر ، وجدنا التشريع قد أصبح المصدر الأساسي الغالب للقواعد القانونية ، واقتصر غيره من مصادر القانون على أن تقوم بجانبه ، باعتبارها مصادر احتياطية وثانوية ؛ لكي تسد النقص الذي قد يعتريه في الحالات النادرة التي يغفل فيها عن حكم المنازعات التي تثور بين الناس . ليس هذا حالنا وحدنا في جمهوريتنا العربية المتحدة ، بل حال كل الدول الأخرى الراقية أيضا . إذ ما استثنينا البلاد الانجلوسكسونية ، حيث لا زال العرف والسوابق القضائية يسودان فيها .

ولم تنبت للتشريع سيادته عفوا واعتباطا . بل تركزت له هذه السيادة نتيجة ما يتمتع به من مزايا تسد عيوبها ظاهرة في غيره من المصادر . وأهم تلك المزايا وضوح قواعده وجلاؤها ، ومعرفة مدلولها دون كبير عناء . ثم إنه يمكن سن التشريع في أي وقت تقتضيه حاجيات المجتمع في غير صعوبة أو إبطاء . وهذا ما يمكننا من جعل قوانيننا متسقة دائما مع حاجيات مدينتنا ، ومتطورة بتطورها .

ويقصد بالتشريع - باعتباره مصدرا لقواعد القانون - سن

تلك القواعد بوساطة السلطة العامة ، التي يمنحها الدستور
الاختصاص بذلك .

والقواعد التشريعية التي تنظم حياتنا ليست كلها من صنف
واحد ، فيوجد ثلاثة أنواع للتشريع تدرج في الأهمية .
ففي القمة ، يوجد التشريع الدستوري ، الذي يتكون من
مجموع قواعد الدستور . والتشريع الدستوري هو أسمى القوانين
في الدولة وأعزها مكانة وأعلاها قدرا ؛ لأن الدستور هو الذي
يضع الأسس التي تقوم عليها الدولة ، ويبين السلطات الرئيسية التي
تباشر السلطان فيها .

ولا توجد طريقة محددة لسن الدساتير ؛ إذ الأمر يأتي
مادة في أعقاب ثورة ، فيلجأ القائمون بها ؛ في سن الدستور
الجديد ، إلى الطريقة التي تملها ظروف الحال . والمشهد في
العصور الحديثة أن سن الدساتير يتفاوت بين طريقتين أساسيتين ،
تقومان كلاهما على إرادة الشعب في وضع الدستور الذي يحكمه .
فأما أن ينتخب الشعب نفسه هيئة . يطلق عليها الهيئة التأسيسية ؛
لكي تتولى وضع الدستور . وإما أن تقوم الحكومة التي تتولى
أمر الشعب بوضع مشروع للدستور الذي تراه ملائما له ، ثم
تمرره عليه في استفتاء ، حتى إذا ما حاز موافقته صار دستورا

له . وهذا الطريق الأخير هو الذى اتبع فى مصر حينما وضع دستور سنة ١٩٥٦ ، فقد وضعت حكومة ثورة مشروعا للدستور ، ثم عرضته فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٦ على الشعب للاستفتاء ، فأقره بما يقرب من الإجماع .

والدول شديدة الحرص عادة على دساتيرها ، فتعمل على أن تبعد عنها يد التعديل والتغيير ، اعتبارا بأن الدستور يضع الأسس التى تقوم عليها الدولة ذاتها . من أجل ذلك تستلزم الدول فى غالبيتها إجراءات استثنائية ومعقدة لتعديل دساتيرها . ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا عدد يسير من الدول ، وعلى رأسها إنجلترا ، فيجوز تعديل أى نص من نصوص الدستور الإنجليزى بقانون عادى يصدر من البرلمان . ومن هنا ساد فى بلاد ما وراء بحر المانش القول . بأن : « يستطيع البرلمان أن يفعل كل شئ إلا أن يجعل من المرأة رجلا ومن الرجل امرأة » .

والتشريع الذى يلى التشريع الدستورى فى الأهمية يطلق عليه التشريع العادى ، كما يفلب أن يطلق عليه « القانون » بمعنى خاص ضيق لهذا اللفظ . والتشريع العادى هو الذى يمارسه فى بلادنا مجلس الأمة بالاشتراك مع رئيس الجمهورية .

ويتم سن التشريع العادى بموافقة مجلس الأمة عليه مادة

مادة ، من غير أن يعترض عليه رئيس الجمهورية . فلرئيس الجمهورية حق الاعتراض على مشروعات القوانين التي يوافق عليها مجلس الأمة ، فإن اعترض سقط مشروع القانون ، ما لم يقره مجلس الأمة ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه .

والنوع الثالث من التشريعات يطلق عليه التشريع الفرعي ، وهو يشمل اللوائح والقرارات ، ويدخل سن هذا النوع من التشريع في اختصاص السلطة التنفيذية ، ممثلة في رئيس الجمهورية ومن يكل إليه هذا الرئيس تنظيم شأن من الشؤون ، كوزرائه ومحافظي الأقاليم .

والتشريع أيا ما كان نوعه لا يطبق على الناس بمجرد سنه وإصداره ، وإنما يلزم فوق ذلك أن ينشر في الجريدة الرسمية ، وأن تمضى على نشره عشرة أيام ، مع إمكان مد هذه الفترة أو تقصيرها إلى أى أجل ؛ بشرط أن ينص على ذلك صراحة في التشريع . وهذا ما يفسر لنا ما نراه الآن من أن كثرة القوانين التي تصدر تتضمن نصا يقضى بالعمل بها بمجرد نشرها . والغاية التي تستهدف بالنشر هي حل القانون إلى علم الناس ، أو على الأقل ، إعطاؤهم الفرصة لمعرفة . فالقانون يتضمن وجوب سير الناس على نهج معين وتقرير مسئوليتهم ، إذا

خالفوا هذا النهج . فالمدالة تقتضى منا إذا أصدرنا تشريعا معيناً أن نعطي الناس فرصة معرفته ، حتى يسوغ لنا بعد ذلك أن نؤاخذهم على مخالفته إذا خالفوه ، فن الظلم أن نلوم الناس على احترام قانون مجهولونهم ، ولم تعط لهم أبدا الفرصة في أن يعلّموا به .

ويلاحظ أن نشر التشريع هو الذى يلزم وحده لنفاذه . فلا يتحتم لذلك أن يثبت العلم به لدى من يطالب باحترامه ؛ إذ أنه من المستحيل مادياً أن نحمل التشريع إلى علم الناس كافة . ولذلك نرى الدستور يكتفى بأن يتيح الفرصة للناس لمعرفة التشريع ، وذلك عن طريق نشره في الجريدة الرسمية التى هى فى متناول أيديهم ، وسيان بعد ذلك أن يعلم به الناس أو يجهلوه . وما كان للدستور أن يفعل غير هذا ، وإلا لافتتح الباب على مصراعيه أمام الراغبين فى الخلاص من أثر مخالفتهم للتشريع ، فما عليهم لذلك إلا أن يدعوا عدم علمهم به .

وإذا كان نشر التشريع يكتفى لنفاذه ، دون حاجة إلى إثبات علم الناس به ، فهو ضرورى لتوفير هذا النفاذ ، فلا يبقى عنه أى شيء آخر ، حتى ثبوت العلم اليقيني بالتشريع لدى من يطالب بتنفيذه . فالدستور يكتفى بالنشر لنفاذ التشريع ، ولكنه

يحتّمه ، فلا يلزم من بعده أن يثبت العلم الحقيقي بالتشريع ، ولا يكفي عند عدم إجرائه أن يثبت أن من يطالب باحترام التشريع يعلم بصدوره ، حتى لو كان ذلك العلم يقينا لا سبيل إلى الشك فيه .

والنشر يحصل في « الجريدة الرسمية » . وهي صحيفة تصدرها الحكومة لتنشر فيها التشريعات المختلفة وغيرها مما يلزم نشره متعلقا بأعمال الإدارة .

ولا يفنى عن النشر في الجريدة الرسمية أى سبيل آخر من سبيل الإعلان . فلا يعول على النشر في الجرائد العادية ، ولا تكفى الإذاعة اللاسلكية ، ولا يفيد إخطار الناس بالفانون عن طريق تضمينه إعلانات توزع على الناس أو تلبصق على الجدران أو تقرأ في الطرق والميادين بعددق الطبول ، إلى غير ذلك من طرق الإعلان .

والنشر إجراء ضرورى لنفاذ كل التشريعات ، لا فرق في ذلك بين نوع وبين آخر منها ، فالتشريع الدستورى والتشريع العادى والتشريع الفرعى في هذا سواء .

والسلطة التنفيذية هي التى تتولى إجراء نشر التشريع . كل ما فى الأمر أن الدستور حتم عليها إجراء نشر القوانين

خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، وواضح أن الغاية من استلزام إجراء النشر في هذا الميعاد القصير هو عدم إعطاء السلطة التنفيذية وسيلة تعطيل تنفيذ القوانين بعد إصدارها .

و بمجرد نشر التشريع ومضى الوقت المحدد لنفاذه ، تقوم هناك قرينة قانونية قاطعة على علم الأفراد به ، ولا يجوز في الأصل إثبات عكس هذه القرينة ، ومن هنا أتت القاعدة الهامة التي تقضى بأنه لا يعذر شخص بجهله القانون .

وقاعدة عدم العذر بجهل القانون هي قاعدة حتمية اضطر المشرع إلى تقريرها اضطرارا . حقيقة إن العدالة تقتضى ألا يلزم شخص باحترام قانون معين إلا بعد أن يخطر بوجوده . ولكن من ناحية أخرى ، يستحيل ماديا أن نخطر كل الناس بوجود القانون . وللتوفيق بين الأمرين ، لجأ الدستور إلى طريق وسط ، فهو يقرر وجوب نشر التشريع في الجريدة الرسمية ، ووجوب ترك عشرة أيام بعد هذا النشر ، حتى إذا ما فات هذا الأجل ، افترض علم الناس جميعهم بالتشريع ، وما ساء لأي واحد منهم أن يعذر بجهله إياه . ولو لم يفعل المشرع ذلك ، لترك الباب مفتوحا لمنازعات لا حد لها حول حقيقة علم الناس بالقانون ، ولأوجد لهم ثغرة يستطيع الكثير

منهم ان ينفذ خلالها ، فيخالف القانون ، ثم يهرب من توقيع
الجزاء عليه .

خلاصة هذا : أنه بمجرد أن يصير التشريع نافذا ، يتحتم
على جميع الناس احترامه ، سواء أعلموا به أم لم يعلموا ؛
لأنه لا يسوغ لأحد منهم أن يعتذر بجهله إياه . فاحترام القانون
واجب على الناس كافة أيا ما كانت ظروفهم ، أى ولو كانت
هذه الظروف قد منعتهم فعلا من العلم بالقانون ، بعد نشره
وفوات الأجل المقرر لتنفاذه . فلا يستطيع شخص ، مثلا ،
أن يعتذر بجهله قانونا صدر أثناء مرضه ، ولو كان هذا المرض
قد حال فعلا دون علمه به . ولا يسوغ لأى أن يعتذر بجهله
قانونا لعدم إلمامه بالقراءة . ولا يحق لمواطن أن يقتذر بجهله
قانونا صدر أثناء غيابه عن الوطن . ولا يسمح فى النهاية
لسودانى أو لإنجليزى — وصل حديثا إلى مصر وارتركب
مخالفة السير بسيارته على اليسار — أن يعتذر بجهله قواعد المرور
فى مصر ، وبأن قواعد المرور فى بلده تحتم عليه أن يلتزم هذه
الناحية فى سيره .

وإذا كانت القاعدة هى أنه لا يعذر شخص بجهله القانون
إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة ؛ إذ يرد عليها استثناء فى حالة

القوة القاهرة التي تحول دون وصول الجريمة إلى جزء
من أرض الوطن ، كفيضانات أغرق بلدًا من بلاد الوطن وقطع
سبل الاتصال به ، أو كاحتلال العدو لإقليم من أقاليم الوطن
وانقطاعه عنه نتيجة لذلك .

والحكمة من تقرير الاستثناء السابق هي : أنه إذا لم يلزم
لنفاذ التشريع أن يعلم الناس به ، فإنه يجب على الأقل أن تعطى
لهم فرصة معرفته . والفرصة التي يتيحها القانون للعلم به هي
وصول الجريمة الرسمية التي تتضمنه ، فإذا حال ظرف ما دون
وصول تلك الجريمة انتفت فرصة العلم بالقانون كما يحتملها
المشرع ، ومن ثم كان طبيعيًا أن يسمح للشخص بأن يعتذر بجهله .





القانون ، كما سبق لنا أن بينا ، ضرورى حياة الناس . حيث إنها لا يمكن أن تقوم بغيره . وهو ينظم تلك الحياة تنظيما يتفق مع ظروف الناس وحاجياتهم . ولما كانت الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لحياتنا غير ثابتة ، بل إنها تتغير وتتبدل ولا تستقر على حال واحدة ، كان لا بد للقانون من أن يتغير ويتبدل بدوره ، حتى يستمر متنسقا معها . فالقانون فى ذاته ليس غاية ، وإنما هو مجرد وسيلة تستهدف أسمى الغايات وأجلها شأنًا وأعظمها خطرا ؛ إذ هو يستهدف تمكين حياة الناس من أن تقوم ، ومن أن تهذب وترقى وتتقدم . وهو فى أداء تلك الوظيفة يتمشى بالضرورة مع ظروف الجماعة وحاجياتها ، فإن تغيرت تلك الظروف والحاجيات ، كان لزاما

على القانون أن يتغير بدوره حتى يظل متجاوبا مع نوع الحياة
التي نعيشها ، وإلا قام عقبة أمام سير حياتنا في سبيلها إلى مدارج
التقدم ، بدلا من أن يكون هو السبيل إلى الوصول إليها .
من أجل ذلك نرى القانون غير ثابت ولا مستقر ، فهو في
البلاد المختلفة يتغير من بلد إلى بلد ، وهو في البلد الواحد يتغير
من زمن إلى زمن .

وإذا ألقينا نظرة على قوانيننا في الوقت الحاضر ، وجدنا
يد التعديل والتغيير قد امتدت إليها بشكل لم نعهد له مثيلا .
فثورتنا السياسية الكبرى التي قامت في ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ،
لم تلتف بالقضاء على عهد الملكية البغيض الذي ظلمنا نرسف
في أغلاله من عهد جد بعيد ، بل عمدت بعد ذلك إلى إصلاح
مظاهر حياتنا المختلفة وإقامة المعوج منها . وما كان أكثر الفساد
والاعوجاج في مظاهر حياتنا ، حياة أفسدها الطغاة من الملوك
ومن مشى في ركابهم من حكامنا ، الذين جعلوا من مناصبهم سبيلا
إلى ابتزاز أموال الشعب ، محايين البعض من رجاله متحاملين
على البعض الآخر . ويكاد هذا يكون حال كل حكامنا القدامى ،
حتى أولئك الذين رفعهم الشعب نفسه إلى منصة الحكم . حياة
أفسدها الاستعمار الذي كان يحكم بلادنا ويصرف أمورنا من

وراء ستار ، مكرسا كل جهوده للدفاع عن كيانه هو ، وليكن بعد ذلك من أمرنا ما يكون . حياة قامت على الإقطاع على وجه قل أن نجلده مثيلا في التاريخ الحديث ، قلة من الناس يحتكرون المال وغيره من مباحج الحياة ، وينفقون في بذخ وترف وإسراف ، والكثرة الغالبة ترزح في أغلال الفقر والمرض والجهل . وقد واجهت ثورتنا المصرية فور قيامها مظاهر الحياة التي كنا نعيشها ، كما عمدت إلى إصلاح المعوج منها ، واضعة نصب عينها سياسة نابعة من حاجيات الشعب نفسه وتقوم على أسس ثلاثة : ديموقراطية ملائمة ، واشتراكية سليمة معتدلة من غير تطرف ولا انحراف ، وتعاونية بين أفراد الشعب على البر والخير والصالح العام .

وكان لزاماً على القانون في بلادنا أن يواجه الأسس الجديدة التي قامت عليها حياتنا ، فامتدت إليه يد التعديل ، ناسخة ، وواضعة الجديد منه الذي تستلزمه ظروف الحال وتقتضيه .

ولم يقتصر الأمر على تغيير قانوننا تغييرا يتماشى مع سبل الإصلاح ، التي عمدت إليها الحكومة بعد قيام الثورة . بل إنه قد وقع حدث سعيد آخر استدعى بدوره إجراء الكثير من التعديل في قوانيننا . ففي ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ حصل أمر عظيم ،

تحققت به أولى اللبنيات في أمنية جاشت في نفوسنا من قرون ،
أمنية قيام دولة عربية واحدة ، تظل كل أجزاء الوطن العربي
الكبير . في ذلك التاريخ الحالد ، تحطمت الحدود التي كانت
تفصل بين شعبين من أمة واحدة ، وقامت « الجمهورية العربية
المتحدة » تجمع تحت لواها لإقليمى مصر وسوريا .

وكان لا بد لنا من أن نواجه هذا الحدث السعيد ، فعمدت
الحكومة إلى توحيد القانون في الإقليمين ، توحيدا يقوم
على الأخذ بأفضل ما جاء فى قانونى الإقليمين قبل انصوائهما
تحت لواء جمهوريتنا الفتية ، وقد تم فعلا توحيد بعض القوانين ،
ولن يمضى وقت طويل حتى يتم التوحيد بالنسبة إلى الباقي
بمشيئة الله .





الأساسية من القانون ، كما قلنا مرارا ،
القانون هي تنظيم الحياة في المجتمع تنظيما يكفل
لها وجودها واطراد تقدمها . والقانون في
هذا المجال يعتمد إلى إرساء الأسس الصالحة
التي يقوم عليها المجتمع ، ثم يعالج مقومات
الحياة فيه على النهج الذي يتفق مع ظروفه
وحاجياته . ونحن نحاول هنا إبراز هذه
الفكرة ، فنسلك في القانون والأسس التي
يقوم عليها مجتمعا ، ثم في القانون والأمن ،
والقانون والإدارة ، والقانون والأسرة ،
والقانون والمال ، والقانون والعدالة ، وأخيراً
في القانون والسلام العالمي .

القانونية وأسس قيام المجتمع :

الإنسان مدنى بطبعه ، لا يمكن أن يعيش إلا فى الجماعة .
والجماعات فى وقتنا الحاضر تعيش فى نطاق الدول ، فكل جماعة
من الناس يرجع أفرادها إلى أصل واحد وتجميعهم مصالح
مشتركة وآمال واحدة يعيشون داخل نطاق دولة واحدة ،
أو يعملون على تحقيق هذه الغاية ، إن شاءت الظروف أن
تحررهم منها .

ولابد من قيام الدولة من رسم الأسس التى تقوم عليها ،
والقانون يتولى هذا الأمر ، ويطلق على مجموع القواعد القانونية
التي تستهدف أداء هذه المهمة « الدستور » .

فالدستور فرع من فروع القانون ، يقرر الأسس التى تقوم
عليها الدولة ، وهو لهذا يعتبر أممى القوانين مكانة ، ولا يصح
لأى قانون آخر أن يخالف أحكامه .

والدستور فى رسمه الأسس التى تقوم عليها الدولة ، يبدأ
ببيان نوع الدولة من حيث كونها دولة موحدة ، أى ذات حكومة
واحدة يتركز فى يدها كل السلطات ، كما هو الحال فى جمهوريتنا
العربية المتحدة وفرنسا وإنجلترا والسودان والحجاز والغالبية

الكبرى من الدول الأخرى ، أو دولة متحدة أى مكونة من عدة دويلات تختص كل منها بحكومة محلية ، ثم تخضع كلها لحكومة مركزية واحدة تقوم بإدارة المرافق الأساسية ، كمرق الدفاع وإدارة العلاقات الخارجية المتصلة بالدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وسويسرا وليبيا . ثم يبين الدستور بعد ذلك نوع الدولة من حيث طريقة تعيين رئيسها . والدول فى هذا المجال : إما ملكية يتوارث فيها الحكم الأبناء عن الآباء ، وإما جمهورية ، يختار الشعب فيها رئيسه بمحض حريته واختياره . ودولتنا العربية المتحدة جمهورية ، يختار الشعب فيها رئيسه اختيارا مباشرا .

ويبين الدستور كذلك السلطات الأساسية ، التى تباشر السلطان فى الدولة وتتولى أمور الرعية . والسلطات التى تتكون منها الدولة الحديثة ، ومنها جمهوريتنا العربية المتحدة ثلاث هى الآتية :

١ - السلطة التشريعية : ووظيفتها سن القوانين التى يقتضها تنظيم الحياة فى الدولة وإدارة مرافقها ، ويتولى السلطة التشريعية فى بلادنا رئيس الجمهورية ومجلس الأمة ، كل فى حدود معينة يرمعها الدستور .

٢ - السلطة التنفيذية : ووظيفتها تنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة ، ويتولاها في بلادنا رئيس الجمهورية ، ويعاونه في أدائها ، تحت رقابته وإشرافه ، وزراء يعينهم ويسألون أمامه ، ثم المحافظون كل في نطاق محافظته .

٣ - السلطة القضائية : ووظيفتها تطبيق القوانين على المنازعات ، التي تشور بين الناس في علاقاتهم بعضهم ببعض ، وفي علاقاتهم بالإدارة ، وحسم هذه المنازعات ببيان وجه الحق والعدالة فيها ، وتباشر السلطة القضائية المحاكم .

ويبين الدستور في النهاية الحقوق الأساسية التي تثبت للأفراد قبل الدولة وواجباتهم نحوها ، وتتركز هذه الحقوق في اثنين : الحرية والمساواة . أما الواجبات فتتركز في واحد ، هو الضريبة التي يلتزم كل منا بأدائها لوطنه ، من النوع وبالقدر الذي تتطلبه مصلحة هذا الوطن ، أي سواء أكانت هذه الضريبة هي ضريبة المال ، أم ضريبة العمل والجهد ، أم ضريبة الدم .

ويرجع أول عهدنا بالدساتير في شكلها الحديث إلى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، حيث صدر دستورنا المصري الأول في شكل أمر ملكي ، بعد أن وضعته لجنة سميت بلجنة الثلاثين . وقد عطل هذا الدستور أكثر من مرة ، حتى ألغى في سنة ١٩٣٠ ،

واستبدل به دستور آخر ، يعرف بدستور ١٩٣٠ الذى ظل قائما حتى ألغى بدوره فى سنة ١٩٣٥ ، وأعيد العمل بدستور سنة ١٩٢٣ .

وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، على أثر قيام ثورة المصرية أعلن القائد العام للقوات المسلحة باسم شعب مصر ، سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، ثم ألف باسم الشعب أيضا لجنة لوضع مشروع دستور جديد . وقد انتهت حكومة الثورة إلى وضع هذا المشروع ، ثم عرضته فى ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٦ على الشعب للاستفتاء ، وقد أقره الشعب بما يقرب من الإجماع ، فصار بذلك دستورا لمصر . ابتداء من هذا التاريخ .

وإلى من الانصاف القول : بأن دستور سنة ١٩٢٣ لم يكن معيبا فى ذاته ، ولكن العيب يرجع إلى أننا أتينا به من بلجيكا ، أى من بيئة تخالفنا إلى حد كبير بالنسبة إلى القدر الذى بلغناه من التنضج السياسى والوعى القومى ؛ وأردنا أن ننبت فى أرضنا ، فأنتك النباتات الأرض دون أن يحنو عليها بظليل ظله . ومن أدق ما قيل عن دستورنا الساقط : إن مثله مثل رداء جميل ألبس لفتاة أعيائها الضعف وأنهكها ، حتى غدت سقيمة نحيفة ، ففاض الثوب على الفتاة حتى كاد يفرقها ، لولا فضل من ربك ورحمة .

ولم يقدر لدستور سنة ١٩٥٦ أن يعمر طويلا؛ إذ أنه لم يعيش أكثر من تسعة عشر شهرا ، ففي ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ وقع حدث عظيم تحققت به أولى اللبّات في أمنية جاشت في نفوسنا من قرون ، أمنية قيام دولة عربية واحدة تظل كل أجزاء الوطن العربي الكبير . في ذلك التاريخ الخالد ، تحطمت الحدود التي كانت تفصل بين شعبين من أمة واحدة ، وقامت الجمهورية العربية المتحدة تجمع تحت لوائها إقليمي مصر وسوريا .

وكان لا بد لدستور مصر أن يواجه هذا الحدث السعيد ، ويدخل في تجربة حياة أفسح وأرحب . فترك مكانه لدستور جديد ، يبين الأسس التي تقوم عليها الدولة الوليدة .

ومن الطبيعي أن وضع دستور دائم للجمهورية العربية المتحدة يتطلب بعض الوقت . فاقصر الأمر مبدئيا على إصدار دستور مؤقت لها ، وذلك في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ ، وهو الدستور الساري في وقتنا الحاضر ، والمفروض أنه سيظل هكذا إلى أن تنتهي الحكومة من وضع مشروع للدستور النهائي ، ثم تقوم بعرضه على الشعب في استفتاء ليبدى رأيه فيه ، حتى إذا ما أقره ، أصبح دستورا لدولتنا العربية المتحدة ، تسير على وحيه وهديه إلى الفلاح والمجد بمشيئة الله .

القانون والأمن الاجتماعى :

الأمن الاجتماعى ركن أساسى فى حياتنا . فلا قيام للمجتمع إلا إذا وفرنا له هو ذاته الضمان ضد الاعتداء والانحراف الذى يصيب أسس قيامه ، ثم وفرنا لكل فرد فيه السبيل الذى يضمن به حياته وماله وعرضه وشرفه واعتباره ضد اعتداء الأشرار الآثمين .

والقانون يلعب دورا خطيرا فى تقرير الأمن الاجتماعى وضمانه ، ووسيلته إلى ذلك أن يحدد الأفعال التى يرى فيها خطرا على المجتمع وعلى حياة الناس فيه ، ثم يحرمها على الناس ، فارقاً على من يرتكب كل فعل منها العقوبة المناسبة ، زجراً له وردعاً لغيره من الناس .

والأفعال التى يحرمها القانون ويفرض العقوبات على مرتكبيها تسمى الجرائم .

والجريمة حدث غير طبعى فى حياة المجتمع ، وهى إن أضرت فى غالب الأحيان فرداً بعينه ، فهى دائماً وفى نفس الوقت تضر بالجماعة كلها : إذ هى تخل بأمنها وتزلزل بذلك أركان قيامها . لذلك فإن من أهم وظائف القانون فى المجتمع أن يكافح الجريمة

عن طريق تحريم ارتكابها ، وتوقيع الجزاء على من يرتكبها .
والجرائم ليست كلها من صنف واحد . فهي تتنوع باديء
ذى بدء بحسب جسامة العقوبة المقررة لها ، وهي تنقسم فى هذا
المجال إلى ثلاثة أنواع رئيسية : الجنايات والجنح والمخالفات .
والجنايات هى : أخطر الجرائم وأشدّها إضراراً بالمجتمع .
ولذلك يقرر لها القانون عقوبات بالغة الصرامة ، هى الإعدام
والأشغال الشاقة والسجن . ومثال الجنايات القتل العمد ، والحريق
العمد ، والرشوة ، والاتجار فى المواد المخدرة ، وهتك العرض ،
وتزييف مصكوكات الدولة ، واختلاس أموالها ، والسرقه
بإكراه ، إلى غير ذلك من الجرائم الخطيرة .

والجنح : جرائم أخف من الجنايات ، وعقوبتها الحبس الذى
تزيد أقصى مدته على أسبوع والغرامة التى يزيد أقصى مقدارها
على جنيه مصرى . ومثال الجنح الضرب والجرح والسرقه
والنصب وخيانة الأمانة والسب والقذف .

أما المخالفات فهى : الجرائم البسيطة التى تقع منا فى حياتنا
اليومية ، كمخالفات المرور . وعقوبتها الحبس لمدة لا يزيد أقصى
مقدارها على أسبوع والغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه .
ويلاحظ أن القسانون فى تحديد العقوبة على الجرائم ،

لا يفرض عادة حدا معيناً يتحتم على القاضى الحكم به ، وإنما
يكتفى بأن يحدد للقاضى أقصى ما يستطيع الحكم به ، والحد
الأدنى لما يستطيع فى العقوبة النزول إليه ، ثم يترك له بعد ذلك
الخيار بين هذين الحدين . فالقانون مثلاً ، فى السرقة العادية ، أى
تلك الخالية من الظروف المشددة ، مثلاً ، لا يقول : يعاقب السارق
بالحبس لمدة سنة ، وإنما يقول : يعاقب السارق بالحبس مع الشغل
مدة لا تتجاوز سنتين ، ولا تقل عن أربعة وعشرين ساعة .
وللقاضى أن يحكم بالمدة التى يراها بين هذين الحدين .

وغنى عن البيان أن الغاية التى يستهدفها القانون من عدم
تحديد مدة العقوبة بذاتها ، مكتفياً بتعيين حديها الأقصى والأدنى ،
هى مراعاة الظروف الخاصة بكل جريمة وبمن يرتكبها ، تاركا
للقاضى حرية تقدير تلك الظروف . .

بل إن القانون ، فى تحديد العقوبات عن الجرائم ، لم يكتف
بأن يترك للقاضى حرية التقدير بين الحدين الأقصى والأدنى
اللذين يرميها ، بل خول له ، إذا توافرت ظروف مخففة
— ترك له هو تقديرها — أن ينزل ، فى الجنائيات ، عن الحد
المقرر لها إلى درجة كبيرة .

فإذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هى الإعدام ، كما هى

الحال فى القتل مع سبق الإصرار أو التردد ، أو القتل بطريق التسميم ، واتضح للقاضى وجود ظرف يشفع للمجرم بعض الشيء ، كما إذا حصل القتل دفاعا عن العرض والشرف ، أو حصل من القاتل مسوقا بعاطفة الحب التى دفعته إلى قتل من يحب خشية حرمانه منه واستثثار غيره به ، فى هذه الحالات ومثيلاتها ، يستحق المجرم بعض الرحمة والرفقة ؛ إذ هو فى الحقيقة لا ينم عن نفس تأصل فيها الشر . ولذلك يبيح القانون للقاضى ، أن ينزل بعقوبة الإعدام إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ؛ بل له أن ينزل إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، وهى عقوبة لا تزيد مدتها عن خمس عشرة سنة ولا تقل عن ثلاث سنين .

وإذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هى الأشغال الشاقة المؤقتة ، ساغ للقاضى أن ينزل بهذه العقوبة حتى الحبس لمدة لا تقل عن ستة شهور . وإذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هى السجن ، ساغ للقاضى ، عند وجود أحد الظروف المخففة التى يراها ، أن يحكم على المجرم بالحبس بشرط ألا تقل مدته عن ثلاثة شهور . والجرائم ، بحسب موضوعها ، عديدة متنوعة . فمنها ما يقع على الدولة مباشرة ، كالجرائم الخلة بأمنها الداخلى أو الخارجى ، وجريمة اختلاس الأموال الأميرية ، وجريمة الرشوة ، وجريمة التزوير

فى الأوراق الرسمية ، وجريمة تزيف العملة . ومن الجرائم ما يقع على الأفراد . ومن هذه الأخيرة ما يصيب الإنسان فى حياته أو جسمه ، كجريمة القتل والضرب والجرح ، وما يصيبه فى ماله ، كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة ، وما يصيبه فى شرفه واعتباره كالسب والقذف ، وما يصيبه فى عرضه كالتحريض على الفسق والفجور وهتك العرض والزنا .

وإذا قصرنا النظر على الجنايات ، باعتبارها أخطر الجرائم ، وجدنا أن أكثرها شيوعا فى إقليمنا المصرى هى جنايات القتل والشروع فيه ؛ إذ يصل متوسط ما يقع منها فى السنوات الأخيرة إلى ما يقرب من ألفين وخمسمائة جريمة فى السنة الواحدة . ويلى جرائم القتل والشروع فيه جنايات الضرب الذى يفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة ، ثم جنايات السرقة .

فالسرقه ، وإن كانت فى الأصل جنحة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين ، قد تصبح جنحة أكثر عقوبة ، حيث تصل عقوبتها إلى الحبس إلى ثلاث سنوات بدل سنتين ؛ وذلك إذا اقترنت بأحد الظروف الآتية : أن تحصل السرقة فى مكان مسكون أو معد للسكنى أو فى إحدى المحلات المخصصة للعبادة ، أو أن تحصل السرقة فى مكان مسور عن طرق الكسر من

الخارج أو تسلق السور أو استعمال مفاتيح مصطنعة ، أو أن تحصل السرقة ليلا ، إلى غير ذلك من الظروف المشددة التي نص عليها القانون. وفي بعض الحالات الأخرى ، تبرز السرقة شديدة الخطورة ، لجسامة ما يترتب عنها من الإخلال بالأمن ، فيعتبرها القانون جنائية ، كما إذا ارتكبت في الطريق العام من شخصين أو أكثر وكان أحدهما على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبئا ، أو ارتكبت في الطريق العام بالإكراه . بل إن عقوبة السرقة تصل في حالة خاصة نص عليها القانون إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. والقواعد القانونية التي تحدد الجرائم والعقوبات المقررة لها وتبين الإجراءات ، التي تتبع في ضبط المتهم والقبض عليه ومحاكمته وتنفيذ العقوبة التي يقضى بها عليه تكون فرعا من فروع القانون ، يطلق عليه القانون الجنائي .

ولدينا الآن في جمهوريتنا العربية المتحدة قانون جنائي على أحدث طراز ، يقوم على أسس سليمة في سياسة التغريم والعقاب ، ويحوى أوسع الضمانات وأوفرها للمتهم .

ويرجع أول عهدنا في الإقليم المصري بالقانون الجنائي على النمط الحديث إلى سنة ١٨٨٣ ، حيث صدر أول تشريع جنائي وطني يتفق وروح العصر . ولا زالت القواعد الأساسية لهذا

التشريع نافذة عندنا حتى الآن ، وإن كان قد لحق القانون الجنائي في مجموعه عدة تعديلات جسيمة ، أهمها ما حصل في سنة ١٩٠٤ وفي سنة ١٩٣٧ .

أما قبل سنة ١٨٨٣ ، فقد كانت احكام الشريعة الإسلامية هي المطبقة في المسائل الجنائية ، وإن لم تطبق دائماً وفق ماتقتضيه روح الإسلام من المساواة وعدم التفريق بين الناس . وقد بدأت حركة التشريع الجنائي في عهد محمد علي ، وكان هدف تلك الحركة لإقرار الأمن والنظام في عهد سادته الفوضى وعمه الاضطراب . ولذلك جاءت التشريعات التي وضعها محمد علي بمنعنة في القسوة ، غير متمشية مع المبادئ الأساسية للقانون ومثلثة العليا .

ومن أهم التشريعات الجنائية التي أصدرها محمد علي « قانون الفلاحة » الذي صدر في سنة ١٨٣٠ . وقد كان هذا القانون يستهدف حماية الزراعة ومحاصيلها ، فتضمن عقوبات للجرائم الريفية الشائعة ، كسرقة المزروعات والماشية ، وتسريح الماشية في أرض الغير ، وكسر السواقي ، وحرق الأجران وإخفاء اللصوص ، وعدم دفع المال المقرّر للحكومة وما إلى ذلك من الجرائم . وكانت العقوبات التي ينص عليها قانون الفلاحة بدائية

لا تنسق في أكثرها وروح العصر الذي نعيش فيه ، وهي الضرب
بالكرباج والنفي واللبان والقتل .

ومن القوانين الجنائية التي أصدرها محمد على كذلك قانون
يعاقب على الجرائم ، التي يرتكبها الموظفون أثناء أدائهم وظائفهم ،
كجريمة الرشوة واختلاس الأموال الأميرية وتزيف العملة
والتزوير في الأوراق الرسمية . وهذا هو القانون المعروف بقانون
« سياستنامه » الذي صدر في سنة ١٨٣٧ .

وفي سنة ١٢٦٠ هجرية ، بدأت القواعد الجنائية الحديثة
المبنية على العدالة وروح الإنسانية تدخل مصر ، اقتباسا من
القانون الفرنسي الذي أخذ يغزو بلادنا . ففي هذا العام صدر
في مصر قانون مهم بقانون « سياسة اللائحة » يتضمن أحكاما
تسهم بروح الإنسانية ، ومنها عدم تنفيذ الحكم بالإعدام على
الحامل حتى تضع حملها ، وإرسال الحدث الصغير إلى محل للترية
بدل إرساله للسجن ، وتخفيف العقوبة على القاتل إذا ما ارتكب
القتل دفاعا عن النفس أو أثناء مفاجآت زوجته متلبسة بالزنا .

وظلت القواعد القانونية الجنائية المقتبسة من القانون
الفرنسي تتوالى ، حتى انتهى الأمر في سنة ١٨٨٣ بصدر
القانون الجنائي المصري ، الذي اقتبست الأغلبية الكبرى من

أحكامه عن القانون الفرنسى ، والقليل النادر منها عن الشريعة الإسلامية .

وقد حدث بعد صدور هذا القانون أن كثرت الجرائم فى مصر ، بسبب ما اتسم به من روح الرأفة وتوفير الضمانات للمتهم ، فلجأت الحكومة إلى إيقاف العمل به ، جاعلة أمر الحكم فى الجرائم وتوقيع العقوبات من اختصاص لجان إدارية وإن اشتملت على بعض القضاة . وأخذت هذه اللجان تمنح فى أعمال القسوة ، حتى انتهى الأمر إلى إلغائها فى سنة ١٨٨٩ ، والعودة إلى المحاكم الحديثة .

ويسود قواعد القانون الجنائى فى كل الدول الراقية ، ومنها جمهوريتنا العربية المتحدة ، مبادئ أساسية ثلاثة : يقضى أولها بألا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ويقول ثانيها بأنه لايجوز توقيع العقوبة على فعل ما إلا بناء على القانون المعمول به وقت ارتكابه . ويقضى المبدأ الثالث بأن المتهم برىء إلى أن تثبت إدانته .

فلا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . وهذا مبدأ أساسى فى عالمنا المتحضر يستهدف ضمان حرية الأفراد . وقد وصل المجتمع البشرى الحديث إلى تقرير هذا المبدأ بعد

كفاح جد طويل عبر الأجيال البعيدة الغور . ففي القديم ،
كان الحاكم يوقع على الناس ما يشاؤه من العقوبات ، جزاء لهم
عما يراه هو خطأ في أفعالهم . وقد نال الناس من ذلك الظلم
الفادح . أما الآن فالناس في مجتمعنا يعيشون في ما من من هذا
الظلم ، فلا تعتبر الأفعال التي يرتكبونها جرائم ، إلا إذا كان
القانون ينص سلفا على اعتبارها كذلك ، كما أنه لا يمكن أن
تنالهم إلا العقوبات المنصوص عليها في القانون نفسه . بل إن
القانون لا يكتفى الآن باستلزام وجود نص في القانون يحرم
الفعل ويعاقب عليه ، وإنما يحتم وجوب الأخذ بالتفسير الضيق
لكل النصوص التي تقرر الجرائم والعقوبات ، ما لم يكن الأخذ
بالتفسير الواسع في صالح المتهم نفسه . فلا بد ، للعقاب على فعل ما
أن يكون هناك نص صريح قاطع في القانون يقضى به .
فلا يصح العقاب على فعل ، أخذا بالقياس على فعل آخر ،
مهما كان الشبه قويا بين الفعلين . فالقانون ، مثلا ، يعاقب
بالحبس من يؤدي آخر بالضرب أو الجرح ، فإذا بصق شخص
في وجه آخر ، ماسخا قياس فعله على الإيذاء بالضرب أو الجرح
وتوقيع العقوبة المقررة لهذا الفعل . أما إذا كان في التوسع
في تفسير النصوص ما يؤدي إلى صالح المتهم ، فإنه يقع سائغا

وينتحم السير عليه . فالقياس إذن جائز في هذه الحالة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك أن القانون ينص على أنه لا يجوز العقاب على السرقة، التي تقع من أحد الزوجين إضراراً بالآخر أو بين الأصول والفروع ، إلا بناء على شكوى المجنى عليه ، على أن يكون لهذا الأخير أن يقف محاكمة الجاني ، بل تنفيذ الحكم عليه إذا ما رغب في ذلك في أى وقت يشاءه . والقانون في هذا النص لم يتكلم إلا عن جريمة السرقة . ولكن هناك جريمتين شديدتا الشبه بالسرقة ، وهما النص وخيانة الأمانة ، فقيستا على السرقة وتقرر لهما حكمها ، بالنسبة إلى تعليق العقوبة على شكوى المجنى عليه ، لما في ذلك القياس من فائدة للمتهم .

والمبدأ الثانى الذى يسود القانون الجنائى فى مجتمعنا الحديث هو عدم العقاب على الفعل الذى ارتكب ، إلا وفقا للقانون المعمول به عند ارتكابه ، ما لم يكن فى تطبيق قانون تال فائدة للمتهم نفسه . فنحن فى مجتمعنا لا نكتفى ، لتوقيع العقوبة على فعل ما يرتكبه أحدنا ، باستلزام نص يحرمه ويقرر العقوبة على من يأتیه ، بل يلزم أن يكون هذا النص القانونى قائما فعلا ومعمولا به وقت ارتكاب العمل، بحيث أنه إذا كان فعل ما مباحا قانونا ، ثم ارتكب حالة كونه كذلك ، وبعد ذلك صدر قانون

يحرمه ويعاقب عليه ، ما ساع توقع العقوبة على من ارتكبه ،
حتى لو نص القانون نفسه على ذلك . فعدم رجعية القوانين
الجنائية على الماضي ، أى عدم سريانها على الأفعال التى ارتكبت
قبل صدورها ، مبدأ أساسى تضمنه الدستور نفسه ، حيث جاء
يقول : « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب
إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها » .

وهكذا فليس لمجلس الأمة ، مثلاً ، أن ينص فى قانون
منشئ لجريمة جديدة أو مشدد لجريمة قائمة ، على أن هذا
القانون يسرى على الوقائع التى ارتكبت قبل صدوره ، حتى
لو أجمع أعضاءه على ذلك ، فإن مثل هذا القانون ، لو أنه صدر
يعتبر مخالفاً لدستورنا ، ويتحتم على المحكمة التى يعرض عليها
الأمر أن تمتنع عن تطبيقه .

وغنى عن البيان أن عدم رجعية القوانين الجنائية يتسق
مع أبسط قواعد الإنسانية والعدالة فى حياتنا . فلا يسوغ أن
يؤاخذ الأفراد على ارتكابهم الأفعال التى كانت مباحة عندما
آتوها ، حتى لو حرمها القانون بعد ذلك .

والمبدأ الثالث والأخير الذى يسود قواعد القانون الجنائى
هو أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته . فلا يسوغ لنا أن نعتبر

المتهم مجرماً ، إلا إذا دمنه القضاء بالإجرام بحكم نهائى . أما قبل ذلك ، فهو يعتبر شخصاً شريفاً ويعامل على هذا الأساس . ولا يستثنى من ذلك إلا إمكان حبسه احتياطياً على ذمة الجريمة . المتهم بارتكابها ، منعاً من فراره من وجه العدالة ومن تأثيره على سير التحقيق والمحاكمة .

القانونية وإدارة المرافق العامة :

من مقومات حياتنا أن تؤدى المرافق العامة ما يناط بها أداؤه من الخدمات اللازمة لوجودنا ؛ ولتوفير سعادتنا وسبل تقدمنا وارتقاءنا ، فالحكومة تؤدى للشعب خدمات متعددة متنوعة . وكل خدمة يناط تقديمها بمرفق معين تتولاه إدارة خاصة ، وتشترك هذه الإدارات جميعاً فى خضوعها لتوجيه ورقابة رأس الدولة ، أى رئيس الجمهورية .

فالجيش يتولى الدفاع عن الوطن ويرد عنه اعتداء المعتدين . والشرطة تعمل على استنباب الأمن والنظام ، وتكافح الجريمة وتطارد المجرمين وتقبض عليهم تمهيداً لتطبيق القانون عليهم وإيقاع العقوبة التى يقضى بها ، ووزارة التربية والتعليم تعلم النشء وتسمى فيه الملكات العلمية والرياضية والفنية ، والجامعات

تشقف الشباب وتتيح لهم من سبل العلم والمعرفة ما يجعلهم رجالا نافعين يؤدون دورهم في خدمة بلادهم ، ووزارة الصحة ترعى صحة الشعب وتعمل على وقايته من الأمراض وعلى علاج أفراد من المرض الذى يلم بهم ، ووزارة المواصلات تيسر لأفراد الشعب سبل الانتقال والاتصال ، ووزارة الأشغال تقوم بتشيد المباني وغيرها من المنشآت كالكبارى والقناطر والسدود اللازمة لحاجات الأمة ، وتشرف على رى الأراضى الزراعية وتعمل على تيسير حاجتها من المياه . إلى غير ذلك من المرافق الأخرى العديدة التى تعمل على خدمة الشعب .

ولابد ، لكى تؤدي المرافق العامة وظيفتها فى حياتنا ، من أن تنظم فى قيامها وفى إدارتها وفى علاقاتها مع الموظفين القائمين بتلك الإدارة من ناحية ، وبأفراد الشعب من ناحية أخرى والقانون هو الذى يتولى هذه المهمة .

ومجموعة القواعد القانونية التى تنظم المرافق العامة فى الدولة وتبين كيفية إدارتها ، وتحكم العلاقات التى تقوم بينها وبين موظفيها من ناحية ، وبين أفراد الشعب من ناحية أخرى ، تكون فرما هاما من فروع القانون يسمى القانون الإدارى . وأهم ما يتميز به القانون الإدارى عن غيره من فروع

القانون الأخرى ، كالقانون المدنى والقانون التجارى والقانون الجنائى أنه غير مقنن ، أى أنه لا توجد مجموعة واحدة تضم قواعده مبوبة ومرتبة فى شكل مواد متسلسلة . ولا ينتظر أن يحدث هذا التقنين ، بل ستظل قواعد القانون الإدارى مبعثرة ومشتتة بين طيات القوانين واللوائح المختلفة .

ويرجع السبب فى عدم تقنين القانون الإدارى إلى أمرين : —
الأول : كون قواعده دائمة التغير ، بحكم شديد اتصالها بالظروف الاجتماعية والسياسية للدولة ، وهى دائما متطورة .

الثانى : تعدد وتشعب المسائل التى تحكمها قواعده ، الأمر الذى يجعل حصرها فى مجموعة واحدة تجمع شتاتها عملا عسير المنال .

وتختلف سياسة الدول فى إدارتها للمرافق العامة ، وفى أدائها الخدمات للجمهور بالنسبة إلى أقاليمها . وتنوع تلك السياسة بين طريقتين : —

الأولى : طريقة اللامركزية ، ومقتضاها أن تمنح الإدارات الإقليمية سلطة أوفر فى تسيير المرافق الخاصة بالإقليم ، بحيث لا ترجع إلى الإدارة المركزية إلا فى الأمور الهامة .

الثانية : قاعدة المركزية، ومؤداها ألا تكون الإدارات الإقليمية إلا مجرد فروع للإدارة المركزية، تنفذ مشيئتها في حدود إقليمها وترجع إليها في كل الشئون أو أغلبها .

والدول كلها تنفق في إتباع طريقة المركزية في المرافق الأساسية التي يتوقف عليها كيان الدولة نفسه، كال دفاع واستتباب الأمن وتنظيم الاقتصاد الوطنى . أما المرافق الأخرى كال تعليم والصحة والتنظيم ، من الدول ما يأخذ إزاءها بقاعدة اللامركزية ، ومنها ما يأخذ بقاعدة المركزية .

وقد كنا نأخذ إلى عهد قريب بطريقة اللامركزية . وهى طريقة لا تنفق وروح العصر ، وتؤدى إلى تعطيل أداء الخدمات للجمهور . ولذلك صدر أخيرا قانون الإدارة المحلية ، يعطى للمحافظات سلطات أوسع فى تصريف أمورها وأداء الخدمات اللازمة لمواطنيها . وهكذا نسير بخطوات سريعة نحو نظام اللامركزية .

وغنى عن البيان أن الإدارة فى تسيرها للمرافق العامة تقع مع موظفيها وجمهور الناس فى منازعات عديدة . ولا بد من الفصل فى هذه المنازعات وبيان وجه الحق فيها . فلا يسوغ

للإدارة أن تظلم الناس ، ولا أن تعاملهم إلا بما يقضى به القانون .
والمحاكم هي التي تتولى الفصل في المنازعات الإدارية . ولكنه
نظراً لأن هذه المنازعات تنسم بطبيعة خاصة وتخضع في حلها
لقواعد قانونية متميزة عن تلك التي تحكم المنازعات بين الناس
في علاقاتهم بينهم وبين بعض ، فإن الاختصاص بنظرها لا يثبت
للمحاكم العادية ، وإنما للمحاكم خاصة ، تتبع لمجلس الدولة .

ومن البدهاء أن الإدارة ، في تسييرها المرافق العامة وفي
أدائها الخدمات اللازمة للرعية ، تحتاج إلى المال ، ولا بد لهذا
المال من أن يتوافر ، وإلا تعطلت المرافق العامة ، وحرمتنا من
الخدمات التي يناط بها أداؤها .

والقانون هو الذي ينظم كيفية توافر المال اللازم للدولة ،
والقواعد التي تؤدي هذه المهمة تكون فرعا من فروع القانون
يسمى « القانون المالى » .

والقانون المالى يتضمن القواعد التي تنظم مالية الدولة .
فهو يحدد مواردها وكيفية جبايتها ، ثم يحدد اوجه الإنفاق
وطريقته .

ويرسم للدولة في أول كل عام مالى ، نظام تلتزم الحكومة
بالسير عليه خلاله ، ويشمل هذا النظام موارد الدولة ومصروفاتها

خلال العام المحدد له ، ويسمى هذا النظام بالميزانية .
وأهم موارد الدولة الضرائب ، والضرائب على نوعين أساسيين :
ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة ، ويقصد بالنوع الأول
الضرائب التي يقوم الممول بدفعها للدولة بنفسه ومن غير وساطة
أحد ، وأهم هذه الضرائب الضريبة المفروضة على الأراضي ،
الزراعية وعوائد المباني وضريبة الأرباح التجارية والصناعية ،
وضريبة كسب العمل والضريبة المفروضة على أرباح النقود
والأسهم والسندات وضريبة التركات . أما الضرائب غير المباشرة
فهي تلك التي يتحمل بها الجمهور دون أن يحس أو يشعر ؛
لأنه ليس هو الذي يدفعها للدولة بنفسه ، وإنما يتحملها عن
طريق زيادتها على ثمن السلع التي يستهلكها ، وأهم الضرائب
غير المباشرة هي الرسوم الجمركية .

القانون والأسرة :

الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع وركنه الركين ودعامته
الأولى ، فهي السبيل إلى نشأة الفرد منا ، وهي التي تزوده طفلا
وصبيا بأسس الحياة ومبادئها ، إن خيرا وإن شرا ، وهي التي
تكتنفه بالرعاية والعناية والعطف والحنو من مهده إلى حده ؛

ولهذا كان للأسرة في مجتمعنا أخطر الأهمية وأجلها شأنًا فإن
فسدت الأسرة ، فسد المجتمع ، وإن صلحت ، صلح .
فلا بد إذن ، أن نقيم الأسرة على أسس سليمة تكفل لها ، ومن
ورائها المجتمع كله ، الصلاح والفلاح .

والقانون هو الذي يتولى تنظيم الأسرة ، شأنها في ذلك
شأن غيرها من أسس الحياة ومقوماتها .

والقانون في تنظيمه الأسرة يبين كيف تنشأ ، ثم ينظم
بعد ذلك العلاقات التي تقوم بين أفرادها ، عن طريق بيان
مالكل منهم من حقوق وواجبات قبل الآخرين ، ثم يعمد إلى
حماية الفرد منها ، كلما رآه في حاجة إلى تلك الحماية .

ومنشأ الأسرة في المجتمع الحديث هو الزواج ، والزواج
عقد يتفق بمقتضاه رجل وامرأة على أن يرتبطا معا ، من أجل
المعيشة المشتركة ، ومن أجل أن يتبادلا المودة والرحمة لحيرهما
المشترك ولخير أولادهما ، وذلك في حدود ما يقضى به القانون .

ومن أسس الزواج أنه يقوم على الإرادة الحرة لكل من
الرجل والمرأة ، فهو عقد من العقود لا ينشأ بغير الرضاء
المتبادل . بيد أن الزواج ، وإن كان عقدا ، إلا أنه يختلف
اختلافا أساسيا عن العقود التي ترد على الأموال . فهو لا يتفق

فى الحقيقة معها إلا من ناحية لزوم توافق إرادتى طرفيه
 لقيامه . أما فيما يتعلق بغير ذلك من أحكام ، فالزواج عقد يختلف
 كل الاختلاف عن غيره . فليس للرجل والمرأة إلا أن يرتضيا
 الزواج أو لا يرتضياه ، فإن ارتضياه ، ما كان لهما أن يعدلا
 من آثاره أو سبل انتهائه . فالقانون وحده هو الذى يحدد آثار
 الزواج ، وهو وحده الذى يبين متى ينقضى . وهو يفعل ذلك
 بقواعد آمرة ، لا سبيل للزوجين إلى المساس بها بتعديل
 أو بتغيير ، وفى هذا يختلف الزواج عن العقود التى تتعلق
 بالأموال ، كالبيع والإيجار ، حيث لا يقتصر دور الإرادة على
 إنشاء العقد ، بل يتعداه إلى تحديد أوصافه وآثاره وطرق
 انتهائه . وذلك تطبيق لمبدأ أساسى يسود القانون فى حكمه
 للمعاملات المالية بين الناس ، ويقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين .
 وغنى عن البيان أن القانون لا يسمح بقيام الزواج إلا بشروط
 معينة يحددها ويستهدف بها أن يكون الزواج أساسا صالحا
 لقيام أسرة سليمة قوية الأركان ، وهو فى هذا المجال يمنع
 الزواج بين الأقارب المقربين ، ويشترط وصول كل من الزوجين
 إلى سن محددة ، هى سن الثامنة عشرة بالنسبة للفتى والسادسة
 عشرة بالنسبة إلى الفتاة .

والرابطة التي تجمع بين أفراد الأسرة الواحدة يطلق عليها « القرابة » . إذ أن أسرة الشخص تتكون ، كما يقول نص في القانون ، من ذوى قرباه .

والقرابة في مجتمعا العربي نوتان : فهى إما قرابة تنشأ من الدم ، وإما قرابة تنشأ عن المصاهرة ، وقرابة الدم هى تلك التى تجمع الأشخاص الذين يجرى فى عروقهم دم مشترك ، وهم الذين ينحدرون من أصل واحد ، سواء أكان هذا الأصل ذكرا أم اثنى . وتنقسم قرابة الدم بدورها إلى نوعين : قرابة مباشرة وقرابة حواشى ، ويقصد بالقرابة المباشرة تلك التى تجمع الأشخاص الذين ينحدرون بعضهم عن البعض الآخر ، ونعنى بذلك القرابة بين الأصول والفروع . أما قرابة الحواشى ، فهى تلك التى تصل الأشخاص الذين يجمعهم أصل مشترك ، دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر ، كالقرابة بين الأخوة ، وتلك التى تجمع الشخص بعمه وابن عمه وإن نزل .

أما قرابة المصاهرة ، فهى تلك التى تنشأ من الزواج وحده ؛ دون أن تتصل بالدم ، وهى تشمل القرابة بين الزوجين نفسيهما ، وبين كل منهما وأقارب الزوج الآخر .

وبعد أن تقوم الأسرة ، يعمد القانون إلى تنظيم العلاقات

التي تقوم بين أفرادها ، وطريقه إلى ذلك أنه يبين لكل فرد فيها حقوقه قبل الآخرين وواجباته نحوهم .

وتتميز حقوق الأسرة ، أى تلك التي تعطى للشخص باعتباره عضواً في عائلة ، بأنها لا تنطوي على مجرد مزايا تمنح لأصحابها . فهذه الحقوق ، وإن منحت للشخص لكي يشبع مصلحته في دعم كيان الأسرة التي ينتمى إليها ، إلا أن القانون يراعى في منحها إياه ، وفي المكان الأول من الاعتبار ، صالح الأسرة نفسها ، التي هي أساس المجتمع ، كما يقضى بذلك الدستور نفسه ؛ ولذلك لحقوق الأسرة تنطوي على معنى الميزة والواجب معاً ، فحق الأب في رعاية ابنه الصغير وتأديبه مثلاً ، يتضمن بذاته واجب رعايته ، فإن أهمل الأب في أداء هذا الواجب ، بأن عرض الصغير في هخته أو سلامته أو أخلاقه أو تربيته للخطر نتيجة سوء المعاملة أو سوء القدوة أو فساد السيرة ، وجب سلب ولايته عن ابنه ، وبالتالي حرمانه من حق تأديبه . وحق الزوج على زوجته في أن تطيعه وأن تكون حفيظة على عرضه وشرفه ، يقابله واجبه نحوها في أن يحسن معاملتها وأن يوفر لها المعيشة المناسبة وأن يكون أميناً عليها .

والقانون ، في تنظيمه للأسرة ، لا يكتفي بتحديد نشأتها

وتنظيم العلاقات التي تقوم بين أفرادها ، بل يعتمد أيضاً إلى حماية الفرد منها . كلما اقتضتها ظروفه ، والقانون في هذا السبيل يحمي الفرد في نفسه وفي ماله .

فإذا احتاج أحد أعضاء الأسرة إلى حماية تتلقى بنفسه ، كأن يكون صغيراً أو أصيب بعاهة عقلية من جنون أو عته ، حماه القانون عن طريق فرض الولاية على نفسه ومنحها للأرشد فالأرشد من عائلته ، وولي النفس هو الأب إن وجد ثم الجد عند وجوده ، ثم الأم ، ثم الوصي ، ثم أى شخص آخر تعهد إليه المحكمة بالولاية .

والقانون لا يكتفى ، في سبيل حماية الشخص في نفسه ، بفرض الولاية عليه ، كلما اقتضتها ظروفه ، بل يحميه أيضاً من سوء معاملة الولى ، إن أساءها . فإذا عرض الولى ، حتى لو كان هو الأب ، من تشمله ولايته للخطر ، كأن يهمل صحته أو يهدد سلامته أو أخلاقه أو تربيته ، بسبب سوء المعاملة أو سوء القدوة نتيجة الاشتهار بفساد السيرة أو الإدمان على الخمر أو الميسر أو المخدرات ، أو بسبب سوء التوجيه ، كان للمحكمة أن تسلب منه الولاية . وهنا تعهد المحكمة بالصغير إلى من تراه صالحاً من أقاربه ، فإن لم تتوافر في أقاربه أسباب

الصلاحية أو رفضوا الولاية ، جاز للمحكمة أن تعهد بالصغير إلى شخص أجنبي ، متى كان معروفاً بحسن السمعة وصالحاً للقيام على تربيته ، أو أن تعهد به لأحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض .

وإذا كان الشخص في حاجة إلى حماية القانون في ماله ، حماه عن طريق فرض الولاية على هذا المال . والإنسان منا يكون في حاجة إلى الحماية في ماله ، إذا لم يتوفر له الإدراك الكافي في تصريف أموره المالية والتعامل بشأنها . وهو يكون كذلك طوال صغره حتى يبلغ سن الرشد ، وهو سن الحادية والعشرين . بل إن الشخص منا قد يحتاج في بعض الأحيان إلى الحماية في ماله حتى بعد أن يبلغ رشده . وهذه هي حالة من يعتريه خلل في العقل جنون أو عته ، أو خلل في التدبير لغفلة أو سفه .

وإذا فرض القانون الولاية على مال شخص ما ، حرمه من إجراء التصرفات بشأنها كالبيع والإيجار ونحوهما ، أو قيد من تلك التصرفات بحسب الأحوال ، حتى يحمي ذات نفسه من نتائجها ، إذ الغرض أنه غير مكتمل الإدراك وتدبر العواقب . ويقوم شخص يحدده القانون بإدارة أموال القاصر ومن في

حكمه وإجراء التصرفات المالية التي تقضيها مصاحته بدلا عنه . وهذا الشخص هو الأب إن كان حياً . فإن كان الأب قد مات ، عهد القانون بالولاية على مال الصغير لجده الصحيح ، أى لجده لأبيه ، إن كان موجوداً . فإن كان الجد بدوره قد مات ، نصب للصغير وصى . والمحكمة هى التى تقيم الوصى . عليها أن تقيم للصغير الوصى الذى اختاره له أبوه قبل موته ، إن كان هذا الاختيار قد حصل . وبشرط أن يكون الشخص المختار عدلاً وكفوفاً . فإن لم يكن الأب قد اختار قبل موته لابنه وصياً ، كان للمحكمة أن تختار من تراه ، غير مقيدة فى ذلك بالقرابة للصغير ولا بدرجةها ، إذ هى لا تراعى فى اختيارها إلا مصلحة الصغير وحده .

هذه هى الخطوط المريضة لتنظيم القانون للأسرة وللعلاقات التى تقوم بين أفرادها . ويلاحظ أن القواعد القانونية التى تحكم علاقات الأسرة ليست واحدة بالنسبة لكل الناس فى مجتمعنا . فالوطنيون منا يخضعون فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية عموماً ، وفيما يتعلق بنظام الأسرة بوجه خاص من زواج وطلاق وموت نسب ورضاعة وحضانة ونفقة إلى غير ذلك من الأمور للقانون العربى . فى حين أن الأجانب الذين

يعيشون معنا في بلادنا يخضعون بالنسبة إلى تلك المسائل إلى قوانينهم الشخصية ، بحيث يخضع كل واحد منهم إلى قانون البلد الذي ينتمى إليه بجنسيته . فالفرنسي يخضع للقانون الفرنسي ، والإيطالي للقانون الإيطالي ، واليوناني للقانون اليوناني وهكذا .

هذا هو ما يتبع في بلادنا وفي غيرها من الدول المتحضرة في وقتنا الحاضر . ولم يكن الحال كذلك في القديم ، حيث كانت كل دولة تطبق قانونها الخاص على كل من تظلم سبأها ، دون تفريق في ذلك بين الوطنيين والأجانب .

والحقيقة أن القاعدة الأساسية في عالم القانون : هي أن قوانين الدولة تسرى على كل من يوجد على إقليمها ، دون تفريق بين الوطنيين والأجانب ، ولا يتعدى أثرها حدود هذا الإقليم . فقوانيننا العرية تنفذ على كل من يوجد تحت سماء بلادنا ، ووطنيين كانوا أم أجانب ، ويقف أثرها عند حدود إقليمنا ، فلا يتعداها إلى الخارج ، حتى على مواطنينا الذين يوجدون على أرض دولة أجنبية ، إذ يخضع هؤلاء بدورهم إلى قوانين البلاد التي يوجدون فيها . وهذه هي القاعدة المعروفة بقاعدة إقليمية القوانين . ومؤداها ، كما بينا ، أن أثر القانون

يتحدد بإقليم الدولة ، فيسرى على كل من ، وما يوجد في هذا الإقليم ، ولا يتجاوز في سريانه ، حتى على المواطنين الذين يوجدون في الخارج .

ومسوغ قاعدة إقليمية القوانين هو أن القانون مظهر من مظاهر سيادة الدولة التي تصدره ، وسيادة الدولة إنما تقع على كل من يوجد في حدود إقليمها ، ولكنها لا تتعدى تلك الحدود . وقد كانت قاعدة إقليمية القوانين مطبقة تطبيقاً مطلقاً وأما في كل الدول إلى عهد ليس ببعيد . ويرجع هذا الأمر إلى السببين الآتين : —

١ — أن الدول في القديم كانت تعيش منعزلة بعضها عن البعض الآخر ، إذ لم تكن العلاقات قد ازدهرت بعد بين رعايا كل منها ورعايا الأخرى .

٢ — تشدد الدول في القديم في الأخذ بفكرة السيادة ، الأمر الذي جعلها تلتزم بتطبيق قوانينها على كل من يوجد فيها .

ولكن الحال تغير منذ القرن الثالث عشر ، بسبب بدء ازدهار التجارة الدولية ، الأمر الذي أدى إلى نزوح بعض الأفراد من دولهم للإقامة في دول أخرى . وهنا شعر الناس

بشدة وطأة قاعدة إقليمية القوانين . فالأفراد الذين ذهبوا للإقامة في بلاد غير بلادهم رأوا أنفسهم خاضعين لقوانين لم يألفوها ، تقرر أحكاما لم يعتادوها . وظهرت شدة وطأة القاعدة السابقة على الخصوص بالنسبة إلى قوانين الأحوال الشخصية ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بنظام الأسرة ، لأن هذه القوانين تحكم المسائل المتعلقة بشخص الإنسان وعلاقاته مع أفراد أسرته ، وهي توضع مع مراعاة الحالة الاجتماعية لمن تسرى عليهم من الناس ، فالأخذ بقاعدة الإقليمية في هذا المجال يؤدي إلى تطبيق تلك القوانين على الأجانب ، في حين أنها لم توضع لهم ، ولم تراع فيها ظروفهم بل ظروف غيرهم ، وهو يؤدي من ناحية أخرى إلى حرمان الأجانب من تطبيق قوانين بلادهم عليهم ، وهي التي وضعت من أجلهم وروعت فيها ما ألفوه من سنن الحياة .

لهذا فطلبت الدول إلى ضرورة التساهل في تطبيق قاعدة إقليمية القانون ، حتى لا يمتنع الأجانب عن الحجى إليها ، الأمر الذي يترتب عليه شل التجارة فيها . وهكذا ظهر في أفق القانون مبدأ جديد ، أخذ يثبت أقدامه رويدا رويدا ، هذا المبدأ هو قاعدة شخصية القوانين . ومؤدى هذا المبدأ أن القانون لا يطبق

إلا على الأشخاص الذين ينتمون إلى الدولة التي تصدره ، وهو يطبق عليهم أينما كانوا ، أى سواء أكانوا فى بلادهم ، أم نزحوا منها إلى الخارج .

وقد قام مبدأ شخصية القوانين فى بادئ الأمر على أساس المجاملة بين الدول ، فالدولة تسمح لرعايا دولة أخرى بأن يطبق عليهم فى بعض الأحوال قانونهم هم ، لا قانونها هى ، بمجاملة لدولة هؤلاء الرعايا ، وبشرط المعاملة بالمثل ، ثم مالبث أن أن استند تطبيق هذا المبدأ على اعتبارات العدالة والمصلحة ، بمعنى أن أساس هذا التطبيق أصبح يرجع إلى أن مصلحة الدولة تقتضى فى بعض الحالات أن تطبق على الأجانب فيها قانونهم الشخصى ، وأن العدل والإنصاف يحتمان هذا الأمر .

وكانت الدويلات الإيطالية أول من أخذ بمبدأ شخصية القوانين . والسبب فى ذلك هو أن إيطاليا كانت قبل اتحادها مقسمة إلى دويلات مستقلة ؛ ولترب هذه الدويلات بعضها من البعض الآخر ولازدهار التجارة بينها ، كثر نزوح الأفراد من دويلة للإقامة فى أخرى ، ولهذا ظهرت شدة وطأة قاعدة إقليمية القوانين ، مما أدى بالدويلات إلى أن تأخذ فى بعض المسائل بمبدأ الشخصية .

وهكذا وصلنا إلى أن الأجانب في بلادنا يخضعون ، بالنسبة إلى تنظيم الأسرة إلى قوانين بلادهم ، فلا تنطبق عليهم قوانيننا نحن كما أن مواطنينا الذين يعيشون في الخارج يظلون خاضعين لقوانيننا ، فلا تسرى عليهم قوانين البلاد التي يعيشون فيها .

بل إننا في بلادنا لم نكتف بأن نطبق على الأجانب الذين يقيمون بيننا قوانينهم الشخصية بالنسبة إلى تنظيم أسرهم ، وإنما عمدنا في هذا الصدد إلى التفريق بين المواطنين أنفسهم ، وإلى أن نخضع كلا منهم إلى قانون دينه أو ملته ، فالمسلم منا يخضع في زواجه وطلاقه وغير ذلك من الشؤون المتعلقة بأسرته للشريعة الإسلامية ، والمسيحي منا يخضع لقانون ملته الأرثوذكسية أو الكاثوليكية أو البروتستنتية على حسب الأحوال .

والسبب في إخضاع كل منا إلى قانون دينه أو ملته فيما يتعلق بشؤون الأسرة من زواج وطلاق ونحوها ، هو أننا لانزال نعتبر هذه الأمور متصلة بالدين الذي نعتقه .

ولم نقف عند حد إخضاع كل منا ، بالنسبة إلى نظام الأسرة ، إلى قانون الدين أو الملة ، بل ظلنا إلى عهد قريب نجعل الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بأمر الأسرة إلى محاكم مختلفة تتنوع بحسب دين المتنازعين وملتهم .

فالحاكم الشرعية كانت تنولى الحكم فى مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين ، والحاكم المالية العديدة كانت تنولى الحكم فى مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بغير المسلمين ، بشرط أن يكونوا متحدين فى الدين والملة . أما إذا اختلف المتقاضون فى الدين أو فى الملة كانت ولاية الحكم فى منازعاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية تثبت للمحاكم الشرعية ، باعتبارها المحاكم الخاصة بالأغلبية العظمى من المصريين .

ويرجع السبب فى وجود محاكم الأحوال الشخصية المختلفة إلى التسامح الدينى الذى فطر عليه المسلمون فى ترك غيرهم يلجأون إلى قضاة من دينهم ، فى كل ما عس هذا الدين من قريب . وكان طبيعياً أن يؤدى وجود محاكم الأحوال الشخصية العديدة المختلفة فى كل شئ إلى إلحاق أفدح الضرر بالعدالة وبطالبها وأن يزلزل أركان الكثير من الأسر ، فضلاً عن مساسه فى كثير من الأحيان بسيادة الدولة نفسها . فهو ، من ناحية ، يتنافى مع أبسط المبادئ التى تسير عليها الأمم الراقية ، وهو وحدة المحكمة بالنسبة إلى الصنف الواحد من المنازعات . ثم إن إشراف الحكومة المصرية لم يكن واقفاً فى الحقيقة إلا على المحاكم الشرعية أما المحاكم المالية الأخرى ، فكانت بعيدة عن هذا الإشراف .

وليس يتفق مع السيادة القومية في شيء أن تتولى الحكم ، في الصق
المسائل بشخص الإنسان . جهات قضائية غير مختارة من الحكومة
ولا مسئولة أمامها . وفضلا عما سبق ، فلم تكن الحدود التي
تنصل بين اختصاصات جهات القضاء في الأحوال الشخصية
واضحة كل الوضوح . بل كان يكتنفها شيء كبير من الغموض ،
المتعمد الذي اقتضته ظروف السياسة ، وقد أدى ذلك إلى
تنازع تلك الجهات فيما بينها ، وتعدد الأحكام التي تصدر
في النزاع الواحد وتباينها حتى أن المتقاضين فهموا هذا الوضع
مشاذاً ، فأخذوا يستعدون جهة على جهة ويتفننون في اختلاق
الأسباب التي تؤدي إلى انتزاع الولاية من محكمة ومنحها
لأخرى . وهكذا ظل مصير الحقوق في الصق الأمور
بشخص الإنسان رهيناً بهوى الظروف ، يتحكم فيه اللدد
في الخصومة والرغبة في التشكيل .

ومن أجل تفادي كل هذه الأضرار الفادحة ، قامت هناك
منذ عهد ليس بالقريب حركة فقهية تطالب بإلغاء محاكم الأحوال
الشخصية . وقد اشتد عود هذه الحركة بإلغاء الامتيازات الأجنبية
والمحاكم المختلطة . فقد أدى هذا الأمر إلى مبوت ولاية الحكم
في مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب لمحاكمنا العادية .

وهنا برز الشذوذ أكثر وضوحاً، إذ كيف تختص محاكمنا العادية بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب، وتطبق عليها القوانين الأجنبية، ثم تحرم في نفس الوقت من النظر في هذه المسائل إذا تعلق بالمصريين الذين يخضعون للقانون المصري. ولكن هذه الحركة لم تتم إلا في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥، حيث صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥، قاضياً بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وبإحالة الدعاوى التي كانت منظورة أمامها إلى المحاكم العادية. فتوحدت بذلك جهة الاختصاص التي تنظر المنازعات التي تثار بشأن الأحوال الشخصية، ومن بينها تلك المتعلقة بالأمة، وتركزت في المحاكم العادية. وإن كانت هذه المحاكم لازالت تنظر المسائل المتعلقة بالمسلمين وتلك المتعلقة بغيرهم في دوائر مختلفة.

القانون والمال :

المال عامل أساسي خطير في حياة الفرد وفي حياة الجماعة. بيد أن أثره في تلك الحياة ليس دائماً واحداً. فقد يكون للإنسان نعيماً، وقد يكون له شقاء مقبلاً، فهو نعيم لمن حمد وقنع، وجحيم لمن جشع وطمع. وهكذا فقد يكون المال زينة الحياة الدنيا،

وقد يكون فتنة فيها . والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم :
« المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند
ربك ثوابا . وخير أملا » . ويقول عز شأنه في مكان آخر :
« واعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر
عظيم » .

وإذا كان المال هذا الشأن الخطير في الحياة ، فليس عجيبا
أن يأتي القانون ، وهو الذى يناط به تنظيمه ، فيولى أكبر
وأعظم اهتمام .

ويقصد بالمال فى اللغة كل ما يقتنى ويملك من الأعيان ،
ولكن ليس له فى فقه القانون هذا المعنى ، فيراد بالمال فى فقه
القانون الحق ذو القيمة المالية ، أى الحق الذى يمكن
تقديره بالنقود .

وللقواعد القانونية التى تنظم المال عموما والمعاملات التى ترد
عليه تكون فرما هاما من فروع القانون ، هو القانون المدنى .
إلا أن القواعد التى تحكم النشاط المالى المتعلق بالتجارة والتجار
تدخل فى رحاب فرع آخر من فروع القانون هو القانون
التجارى ، وهذا الازدواج فى القانون حديث النشأة نسبيا .
فإلى عهد ليس يعيد ، كانت المعاملات المالية تخضع لنوع

واحد من القواعد القانونية تدخل كلها في رحاب القانون المدنى، دون تفریق فى ذلك بين ما تعلق منها بالتجارة أو بغيرها من أوجه النشاط المالى بين الأفراد . إلا أنه سرطان ما برزت عيوب هذا النظام . إذ أن ازدهار التجارة يقوم على دعامتين أساسيتين السرعة والثقة . فالصفقات التجارية لا تحمل بُطْأً فى إنجازها . وهذا ما استدعى وجوب تحريرها من القيود التى تثقل غيرها من الأعمال المالية . وكذلك لا تنجح التجارة إلا إذا توافرت الثقة بين محترفيها . وهذا ما حتم وضع قواعد خاصة تستهدف توفير الثقة بين التجار . وهكذا ظهرت الحاجة إلى إخضاع التجارة إلى قواعد تختلف عن قواعد القانون المدنى ، ومن هنا وُلد القانون التجارى .

ونواحى الخلاف بين أحكام القانون المدنى والقانون التجارى كثيرة وهى فى مجموعها تستهدف وجوب توافر السرعة والثقة فى رحاب التجارة ، حتى تنجح وتزدهر .

والقانون فى تنظيمه المال يبدأ بتقرير حرمة وضمان انتفاع صاحبه به ، وهو فى ذلك يقرر مبدأ أساسياً من مبادئ حياتنا ، ومقتضاه أن المال مصون ، ولا يجوز نزع من صاحبه ، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . وحتى فى هذه الحالة الأخيرة ،

لا يجوز نزع المال من صاحبه إلا نظير تعويض عادل يدفع له .
وإلى عهد قريب ، كان القانون في تنظيمه للمال ، يقوم أساسا
على جملة حقا مطلقا لصاحبه ، يخول له أن يستعمله وينتفع
به ويتصرف فيه على الوجه الذى يراه ، دون أن يتقيد فى ذلك
بأكثر من احترام ما تقضى به القوانين واللوائح السائدة بصفة
مباشرة . وقد تمشى قانوننا المدنى القديم الذى ظل مطبقا حتى
١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ مع هذه الفكرة ، فتضمن نصا
يقضى بأن للمالك الحق فى الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه
بطريقة مطلقة » .

هكذا كان المال فى بلادنا وفى غيرها من أكثر الدول
يتسم ، بالنسبة إلى صاحبه ، بصفة الإطلاق والشمول . ولكن
هذه الصفة أخذت تززع وتزلزل أركانها رويدا رويدا ،
وقد حدث ذلك تحت تأثير الأفكار الاشتراكية التى أخذت
تتغلغل فى حنايا مجتمعتنا ، وعلى الأخص بعد قيام ثورتنا
الكبرى فى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، التى جعلت الاشتراكية أساسا
للحكم فى البلاد .

ومؤدى الفكرة الجديدة أنه يجب أن ننظر إلى المال ،
ليس فقط على اعتبار أنه يؤدى نفعا لصاحبه ، بل على اعتبار أنه

يستهدف قبل كل شيء تحقيق الصالح العام للجماعة كلها ، بحيث أنه إذا تعارض الصالح الخاص لصاحب المال مع الصالح العام للجماعة ، لزم أن نضحى بالأول في سبيل الثاني . وهكذا نشأت القيود العديدة التي تحدّد حرية الملكية في وقتنا الحاضر، مستهدفة أولاً منع المال من أن يكون سبيلاً للإضرار بالصالح العام للجماعة، ومستهدفة ثانية توجيه المال لما فيه هذا الصالح العام ، وهكذا تغيرت نظرتنا إلى المال عما كانت عليه الحال في القديم ، فبدلاً من أن نرى فيه مجرد ميزة لصاحبه ، نخول له أن يفيد به على النحو الذي يراه ويشبع به مصالحه الفردية حتى لو اتسمت بالأنانية ، أصبحنا ننظر الآن إلى المال ، على أساس أنه يؤدي وظيفة اجتماعية ، يكلف صاحبه أن يجعله يؤديها، ويحميه القانون ما دام يفعل ، ولكنه يقف في سبيله إذا جعله ينحرف عن أداء تلك الوظيفة .

والقيود التي نراها اليوم في مجتمعنا تحد من سلطة المالك على ما يملك - مستهدفة جعله يؤدي وظيفته الاجتماعية - لم تصل إلينا دفعة واحدة ، بل أخذت تتوالى تدريجاً على مر الأيام .

وأول ما عرفه المجتمع من تلك القيود هو ما يستهدف منع استعمال المال بنية الإضرار بالغير . فإذا لم يقصد من استعمال

المال سوى الإضرار بالغير ، وقع هذا الاستعمال غير مشروع ،
وتحمل صاحبه المسؤولية ، وهذا القيد طبيعي وبديهي . وقد
قرره عالم القانون في سهولة ويسر ، بل إنه قرره في وقت كانت
نصوص القانون في ظاهرها تقف في سبيله ، إذ لا يمكن لمجتمع
متحضر أن يسمح بأن يتخذ المال وسيلة للكيد للناس .

والقضاء حافل بالأمثلة التي حرم فيها استعمال المال بقصد
الإضرار بالغير . ففي إحدى القضايا ، أراد أحد ملاك الأراضي
من كبار الأثرياء أن يجعل في ضيعته مطارا ، حتى يستطيع أن
يصل إليها بطائرته ، وجهاز فملا قطعة من أرضه لهذا الغرض .
فأراد جاره أن يكيد له ، فأقام على حافة أرضه هو أعمدة
من الخشب تعلوها حراب مسننة ، لكي يضايق الطائرات في
استعمال الأرض للصعود والهبوط . وحكم القضاء بإزالة تلك
الأعمدة ، برغم أن صاحبها ادعى أنه حر في أن يفعل في حدود
ملكه ما يشاء . وفي حالة ثانية ، قضت المحكمة بمسئولية شخص
عمد إلى إدارة جهاز كهربائي في داره ، بقصد التشويش على
أجهزة لاسلكية يتجر فيها جاره ، وحملته بالتعويض . وفي
قضية ثالثة ، حكمت المحكمة بالتعويض على شخص أراد الكيد
لجاره ، فأخذ يترصد استعدادا للصيد ، حتى إذا ما رآه يفعل ،

لجأ إلى إحداث الجلبة والضوضاء ، حتى يزعج حيوانات
الصيد فتبتعد .

ولم يقف القانون عند حد منع استعمال المال بقصد الإضرار
والكيد للناس ، بل إنه أخذ يمنع استعماله ، حتى لو خلا من قصد
الأذى والكيد للناس ، إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها
قليلة الأهمية ، بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر
بسببها . فلو أن شخصا يملك دارا تحوطها حديقة عهد إلى إقامة
جدار عال بالغ في ارتفاعه بحيث يحجب الهواء والضوء والنظر
على ملك جاره ، على شكل يتجاوز المألوف بين الناس ، لوقع
عمله غير مشروع ، وتحتم عليه أن يزيل ما أقامه على نفقته ،
فضلا عن الحكم عليه بالتعويض عن الضرر الذي لحق الجار في
الماضي ، إن كان لهذا التعويض محل . هذا هو ما يقضى
به القانون الآن ، وهو يقضى به برغم أن الجدار يحقق لصاحبه
فائدة لا يستطيع أن تنكرها ، إذ هو يمنع داره من أن تجرح ،
ذلك أن مصلحة المالك التي تحققها إقامة الجدار ، تبدو ضئيلة إذا
قورنت بالأضرار الجسيمة التي تترتب عنها للجار ، حيث أنها
تجلب عنه الهواء والضوء والنظر . ولو أن شخصا أقام مصنعا
أو افتتح أحد المحلات العامة المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة ،

كالمقايى والورش ونحو ذلك ، فى حى معد للسكنى الراقية التى تنشدها العلية من الناس ، لوقع عمله متنافيا مع القانون ، رغم ما يدره عليه من فائدة ، إذ أن هذه الفائدة لا تناسب البتة مع ما يصيب الجيران من أذى وضيق .

وسار القانون مع سير الزمن ، فلم يعد يقنع بمنع الشخص من استعماله لماله ، كلكا كان من شأن هذا الاستعمال أن يؤدى إلى إلحاق الضرر الفادح غير المألوف بالناس ، ولكنه وصل إلى أن يخول للغير الحق فى أن يتدخلوا فى استعمال أموالنا ، إذا اقتضى ذلك الصالح العام ، ويحصل ذلك كلكا كان تدخل الغير ضروريا لتوقى خطر داهم يهددهم ، أشد كثيرا من الضرر الذى يصيب المالك من جرائه ، وتظهر هذه الفكرة على وجه الخصوص فى الأراضى الزراعية . فإذا كانت هناك ، مثلا ، أرض بعيدة عن مورد المياه ، كان لصاحبها أن يمرر المياه اللازمة لريها على أرض جاره . وإذا أقام شخص مسقاة أو مصرفا على أرضه ، ما كان له أن يمنع جيرانه من الاستفادة بما أقام فى أغراض أراضيه ، بل عليه أن يسمح لهم بذلك ، بعد أن يكون هو قد استوفى حاجته . وكل مال للمالك هنا هو أن يلزم المنتفعين

بالمسقاء أو المصرف بأن يدفعوا له نصيب أراضيهم من نفقات
الإنشاء والصيانة .

ولم يقف القانون عند هذا الحد ، بل أخذ يحدد من حرية
المالك في الانتفاع بملكه والتصرف فيه بالقدر الذى تتطلبه
العدالة الاجتماعية ، التى يجب أن تسود بين أفراد الشعب . فنراه
مثلا ، يلزم أصحاب المنازل ألا يؤجروها بأكثر من حد معين ،
راعى فى تقديره تمكين الأفراد من الحصول على أولى ضروريات
الحياة ، ونفى بها المسكن الذى يأويه . وكذلك يحرم القانون
على مؤجرى المنازل إنهاء إيجارها ، مابقى المستأجر يوفى
بالتزاماته ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأراضى الزراعية .
حيث أن القانون يحدد الحد الأقصى لأجرتها بسبعة أمثال الضريبة
المقررة عليها ؛ ليضمن بذلك مورد الرزق لزارعى الأرض .

بل إن القانون وصل عندنا ، فى سبيل تحقيق الخير العام
للجماعة ، إلى أن يحدد حرية الملكية فى الأراضى الزراعية ، قاضيا
بأنه لا يجوز للشخص منا أن يملك أكثر من مائتى فدان . وقد
لجأ إلى ذلك التحديد حتى يقضى على الإقطاع الذى كان سائدا
فى الريف ، وظل مجتمعنا يرسف فى أغلاله ويسكوى بفساده
أمدا طويلا . وقد تم هذا التحديد بمقتضى قانون من أهم القوانين

التي صدرت في بلادنا ، ونعنى به قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر عقب قيام الثورة ، وكان باكورة الأعمال المجيدة الناجحة التي قامت بها ، فى سبيل تحقيق الخير لمجتمعنا .

القانون والعادلة :

وظيفة القانون — كما قلنا مرارا — هى تنظيم الحياة فى الجماعة . وهو فى أدائه تلك الوظيفة لا يقتنع بتحديد الأسس التى تقوم عليها تلك الحياة وتنظيم مقوماتها بحسب ، بل يعمد فى كل ما يفعل إلى تقرير العدالة بين الناس ؛ لكي يمنع عنهم العسف والظلم . فلا قيام لمجتمع يبنى على الظلم ؛ لأن العدل أساس الحياة . والقانون ، فى سبيل تقرير العدالة فى المجتمع ، يبدأ ببيان القواعد التى يرى أنها تؤدى إليها ، ثم يعمد بتطبيق تلك القواعد إلى هيئات تنصف بما ينزهها عن الميل والهوى ، وهذه الهيئات هى المحاكم .

وترجع بحاكننا إلى قسمين رئيسيين : يختص أولهما بالنظر فى المنازعات العادية التى تثار بين الناس ، ويختص ثانيهما بالنظر فى المنازعات الإدارية ، أى تلك التى تقوم بين الإدارة والأفراد

بمناسبة النشاط الذى تقوم به الأولى بصدد أدائها للخدمات العامة للناس .

وأول عهدنا بالمحاكم الجديدة فى الإقليم المصرى هو عام ١٨٨٢ ، حيث أنشئت محاكم ؛ لتتظر القضايا التى تثار بين المواطنين فيما بينهم . وكانت قد أنشئت من قبل فى سنة ١٨٧٥ محاكم للنظر فى القضايا التى تقوم بين الوطنيين والأجانب ، وهذه هى المحاكم المختلطة .

وإمعانا فى الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العدالة ، لا يكتفى القانون عادة بأن تنظر القضايا أمام محكمة واحدة . فهو يجعل من المحاكم درجات بعضها فوق بعض ، ويلزم الناس بالبده برفع دعاويهم أمام المحكمة الدنيا ، حتى إذا لم يصادف حكمها قبولا لديهم ، أمكنهم أن يستأنفوه أمام المحكمة التى تعلوها درجة .

فالمحاكم التى تختص بالنظر فى المسائل العادية ، ونعنى بها المسائل غير الإدارية ، من مدنية وتجارية وجنائية وأحوال شخصية ، على درجات ثلاث . فتوجد فى أسفل الدرج « المحاكم الجزئية » وتوجد واحدة منها فى حاضرة كل مركز ، وفى كل قسم من أقسام المحافظات الكبرى . « وتختص المحاكم الجزئية

بالنظر فى القضايا البسيطة الأهمية نسبيا على نحو ما يحدده القانون ،
وتوجد بعد ذلك المحاكم الابتدائية ، وتوجد واحدة منها فى كل
من عواصم المحافظات . وتختص هذه المحاكم بالنظر فيما يرفع
إليها من استئناف أحكام المحاكم الجزئية ، كما تختص أيضا بالنظر
ابتدائيا فى القضايا الهامة التى لا يثبت الاختصاص بها للمحاكم
الجزئية ، وتلى المحاكم الابتدائية محاكم الاستئناف ، ويوجد
واحدة منها فى كل من القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة
وأسيوط . وتختص محاكم الاستئناف بالنظر فيما يرفع إليها استئنافا
لأحكام المحاكم الابتدائية .

هذه هى الدرجات الثلاث للمحاكم العادية . وفوق هذه
المحاكم توجد محكمة النقض والإبرام ، ومقرها القاهرة .
وتختص محكمة النقض بالنظر فى الطعون التى ترفع إليها على
أساس مخالفة الأحكام للقانون ، بمعنى ان تكون قد أخطأت فى
فهمه أو فى تفسيره أو فى تطبيقه .

والقانون : فى سبيل توفير العدالة وإحقاق الحق بين الناس
على خير وجه ممكن ، يحيط القضاء بجزاياه ويفرض عليهم واجبات
معينة تستهدف كلها تحقيق تلك الغاية .

والحقوق التى تقرر للقاضى تدور كلها حول فكرة واحدة ،

هى توفير الاستقلال له فى قضائه ، حتى لا يخضع فى أداء واجبه
الأسمى، من بعد القانون ، إلا لضميره وقد تضمن دستورنا المؤقت،
وهو الدستور السائد الآن فى جمهوريتنا بإقليمها ، فى المادة ٩٥ منه
مبدأ استقلال القضاة ، وهو فى ذلك يقول : « القضاة مستقلون
لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة
التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة . وتقضى المادة ١٢٠ من
قانون العقوبات بعقاب كل موظف يتدخل لدى قاض لصالح أحد
الخصوم أو للإضرار به ، بأمر أو طلب أو رجاء أو توصية .
وفى سبيل توفير الاستقلال للقاضى ، يحيطه القانون بضمانات
تكفل له البعد عن أثر الوعد والوعيد والترغيب والتهديد ، كتنقيح
مرتبه له يتميز به عن أغلب موظفى الدولة ، وكحقه فى الأيزل
والأينقل إلا بشروط خاصة .

وإلى جانب المزايا التى تثبت للقاضى لضمان استقلاله وتوفير
إبعاده عن تأثير المؤثرات ، يقرر القانون عليه واجبات يتبغى
بها تحقيق العدالة على أكمل وجه، ويمكن إرجاع تلك الواجبات
إلى ما يأتى :-

١ - يجب على القاضى العلم بالقانون ، أياً كان مصدره ،
 ويفترض فى القاضى هذا العلم ؛ ولذلك لا يلزم الخصوم بإثبات

حكم القانون في المنازعات التي يرفعونها للمحاكم . إذ كل ما عليهم أن يثبتوا الوقائع التي يدعونها . فإذا طالب — مثلا — شخص آخر بدين يدعيه عليه ، اقتصر واجبه على إثبات وجود هذا الدين ، دون أن يلزم ببيان حكم القانون فيه ، إذ يفترض في القاضي العلم بهذا الحكم ، وفي هذا جرى القول المأثور على لسان القاضي موجهها للخصم : « بين لي الوقائع ، أخبرك بحكم القانون » . على أن الخصوم ، وإن كانوا غير ملزمين قانونا بأن يدينوا للقاضي حكم القانون في منازعاتهم ، إلا أنه يغلب عملا أن يوضحوا له وجهة نظرهم في هذا الحكم ، وذلك عن طريق محامهم . وهكذا يأتي الدور الهام الذي يؤديه المحامون في مساعدة القضاة في بيان حكم القانون وخدمة العدالة .

وافترض علم القاضي مقصور على القانون الوطني ، أما بالنسبة إلى القانون الأجنبي ، فلا يفترض في القاضي أن يعلم به . وقد جرت المحاكم في بلادنا على أنه إذا قضى قانوننا بتطبيق قانون أجنبي في نزاع معين ، فإن القاضي الوطني لا يكون ملزما بمعرفة حكمه ، وعلى أنه يجب على ذى المصلحة في تطبيقه أن يثبته ، فإن لم يفعل ، اعتبر هذا الحكم متفقاً مع ما يقضى به القانون الوطني .

٢ - وإذا وجب على القاضى أن يكون ملما بالقانون ،
وافترضت فيه معرفته إياه ، فإن واجبه ، فيما يتعلق بالوقائع ،
يناقض هذا تماما ، فالمفروض فى القاضى أنه يحجل الوقائع .
وهو إن كان يعرفها ، تحتم عليه أن يتجاهلها ، وأن يحكم
فى الدعوى بناء على ما قدم إليه فيها من أوجه الأدلة والإببات .
فإذا قدم شخص للقاضى بتهمة السرقة ، مثلا ، وكان القاضى يعلم
بارتكابه إياها ، تحتم عليه أن يتجاهل ما يعلم من وقائع ،
وأن يحكم فى الدعوى بمقتضى ما يقدم إليه فيها من أدلة ، حتى إذا
كانت تلك الأدلة غير كافية ، لزم أن يحكم للمتهم بالبراءة ،
برغم علمه الشخصى بجنايته . وهذا بطبيعة الحال ما لم ير القاضى
أن يتنحى عن نظر الدعوى : وهو الطريق الأقوم والأدعى أن
يسلكه فى مثل هذه الحالة ، حتى لا يتأثر بما يعلم رخصا من نفسه .

٣ - يجب على القاضى أن يحكم فى النزاع المعروض عليه .
فتى رفع نزاع ما إلى القاضى ، تحتم عليه أن يحكم فيه ، بحسب
ما يقضى به القانون . لكنه يجب عليه قبل أن يحكم فى
موضوع النزاع ، أن يتأكد من أن القانون يمنحه الاختصاص
بنظره . فإذا ثبت له عدم اختصاصه به ، حكم بعدم اختصاصه
من تلقاء نفسه ، ما لم يكن عدم اختصاصه هذا غير متعلق

بالنظام العام ، إذ هو لا يستطيع ان يقضى به فى هذه الحالة ،
إلا إذا طلب منه ذلك احد الخصوم .

وليس للقاضى أن يمتنع عن الحكم فى النزاع ، ولو احتج
بسكوت القانون أو بغموضه . فإن فعل ، اعتبر مرتكباً لجريمة
إنكار العدالة ، وهى جريمة يعاقب عليها القانون .

والغرض من إلزام القاضى بالفصل فى القضايا التى تعرض
عليه هو عدم تفويت العدالة من يطلبها ، الأمر الذى قد يؤدى
بالأفراد إلى العمل على أن يحصلوا على حقوقهم بأيديهم ،
وما يتبع ذلك من الاضطراب والفوضى والإخلال بالأمن
والنظام .

وإذا وجب على القاضى أن يفصل فيما يعرض عليه من قضايا ،
إلا أن هذا الواجب لا يقوم إلا حينما ينتفى المبرر المقبول
لامتناعه ، فإذا توافر لدى القاضى مبرر لامتناعه عن الحكم ،
كما أنه إذا وجدت هناك أسباب قوية تجعله يخشى التحيز أو الظلم
أو إثارة خصم على خصم ، حق له ، بل وجب عليه فى بعض
الحالات أن ينتحى عن الحكم فى النزاع .

٤ — يجب على القاضى الا يصدر فى المنازعات التى تعرض
عليه أحكاماً لها صفة عامة ، أى من شأنها ان تسرى على هذه

المنازعات وعلى غيرها من القضايا المشابهة . بل عليه ، في إصدار أحكامه ، أن يراعى بحيثها مناسبة للقضايا المعروضة عليه ، دون أن تسرى على غيرها . فإذا رفع زيد ، مثلاً ، دعوى على بكر يطالبه فيها بمبلغ اقترضه منه ، لا يحق للقاضي أن يقول : « حكمت بأنه على كل من يقترض مبلغاً من المال أن يدفعه لمن اقترضه منه » . وإنما يجب عليه أن يقول : « حكمت لزيد على بكر بمبلغ اقترضه منه » .

عرفنا أن القانون يعمل على توفير العدالة وإحقاق الحق بين الناس ، وأنه في هذا السبيل يجعل الفصل في المنازعات التي تثار بين الناس من اختصاص محاكم يحيط القاضين بها - وهم القضاة - بالضمانات اللازمة ليعدم عن الميل والموى ، بل إن القانون لا يكتفي عادة بمحكمة واحدة ، بل يخول لمن يحكم عليه ابتدائياً أن يعرض النزاع مرة ثانية على محكمة أخرى أعلى من الأولى ، عليها تصلح ما وقعت فيه من خطأ .

يبد أن الحكم إذا ما صدر وصار نهائياً بأن استنفدت فيه كل طرق الطعن التي يسمح بها القانون من معارضة واستئناف ونقض والتماس إعادة النظر ، صار حجة بما يقضى به وقرينة قانونية قاطعة على أنه متفق مع العدالة . فلا يصح ، بعد أن

يستنفذ الحكم طرق الطعن فيه ، أن يدعى شخص نه غيراً صحيح أو أنه غير متفق مع الحقيقة والعدالة ، وذلك طالما أن الخصوم لم يتغيروا ، وطالما أن النزاع متعلق بذات الحق محلاً وسبباً ، وهذا ما يسمى في لغة القانون . « قوة أو حجية الأمر الملقى » ، أو كما يقول البعض : « قوة أو حجية الشيء المحكوم به » .

وقد تقرر مبدأ حجية أحكام القضاء لتوفير الثقة في القضاء والاطمئنان إلى ما يصدر من أحكام ، إذ في تخرج الأحكام وبيان خطئها — بعد أن يقرر القانون ألا سبيل للطعن فيها — ما يضع ثقة الناس بالقضاء ، ويهدم بالتالي أحد الأسس التي تقوم عاها الدولة .

ونحن لا نعى بما سبق أن الأحكام تأتي دائماً متفقة مع القانون والعدالة ، ولكن الدولة يهها أن يعطئن أفرادها إلى قضائها ، حتى لا يركنوا إلى القوة في سبيل الوصول إلى حقوقهم . والدولة ، في سبيل توفير الثقة في قضائها ، تضع من الضمانات ما يكفل وصول الحقوق إلى ذويها في اغلب الحالات . فإن وقع بعد ذلك ظلم ، بأحد الأفراد ، فليتحمله في سبيل مصلحة المجموع ، لأن مثل هذا الظلم لا مفر منه في نظام يناط

تحقيق العدالة فيه بالبشر . فالعصمة لله وحده . حتى أن النبي
مجدا نفسه لم يكن معصوما من الخطأ في قضاؤه ، وقد قال عليه
صلوات الله تأكيداً لهذا المعنى : « إنكم تختصمون إلي ، ولعل
بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى له على نحو
ما أسمع ، فن قضيت له بحق أخيه ، فلا يأخذ منه شيئاً ، فإنما
أقضى له قطعة من نار » .

القانون والسرور العالمي : —

رأينا أن الغاية من القانون هي تنظيم الحياة في الجماعة على نمط
يتسق مع الحق والعدالة ، ولا جدال في أن القانون قد أفلح
في أداء غايته هذه داخل حدود الدولة الواحدة ؛ والسبب في
ذلك أنه يوجد في داخل كل دولة سلطة عليا تملئ إرادتها على
من يعيشون تحت مظلتها ، وتستطيع بالتالي أن تعمل حكم القانون
بالنسبة إليهم .

يبدو أنه لا تكفي أن تقوم حياتنا على العدالة والإنصاف
ومنع الإثم والعدوان داخل حدود الدولة التي تنضوي تحت
لوائها . بل يلزم فوق ذلك أن نمنع عن كل دولة الإثم والعدوان
الذي يحجب إليها من دولة أخرى . إذ ما الفائدة في أن تزدهر

حيائنا داخل حدود بلادنا ، إذا ظللنا في كل لحظة مهدين
بالاعتداء من دولة أخرى تطمع في بلادنا وتعمل على سلب
خيراتها والاستئثار بها دوننا .

من أجل ذلك أخذ المفكرون من عهد بعيد يفكرون
في ضرورة تنظيم العلاقات التي تقوم بين الدول على وجه يبعد
الإثم والعدوان ويعلى كلمة الحق والعدالة ، ويقضى بذلك على
الحروب التي ظل المجتمع البشرى يتلفى بلبسها ويحترق بنارها
منذ الأزل حتى الآن . من هنا ولدت الفكرة في نشأة قانون
تلتزم الدول باحترام ما يقضى به في علاقاتها مع غيرها من الدول .
وهذا هو القانون الدولي العام .

والقانون الدولي العام حديث العهد في نشأته ، إذا ما قورن
بالقانون الداخلي ، أي القانون الذي تسود قواعده داخل
حدود الدولة الواحدة ، ففي حين أن عمر هذا الأخير يقدر
بالآلاف السنين ، لا يرجع ميلاد القانون الدولي العام إلا إلى
ثلاثة أو أربعة قرون ، أما قبل ذلك ، فكان أساس العلاقات
الدولية هو القوة . فالدولة القوية تفرض سلطانها وسطوتها
على الدولة الضعيفة ، وما لهذه الأخيرة إلا الرضوخ والإذعان .
وقد قامت فكرة إخضاع العلاقات الدولية إلى قانون

يستهدف إحقاق الحق والعدالة في بداية نشأتها على أساس فلسفي .
 فلما لم تكن هناك قوة عليا فوق الدول تستطيع أن تملئ كلتها
 عليها ، رأى بعض المفكرين تلك القوة في إرادة الله سبحانه
 وتعالى . وهم في ذلك يقولون إن الله تعالت حكمته قد أودع
 في الطبيعة قواعد أبدية خالدة تقضى بمنع الإثم والعدوان
 وإحقاق الحق والعدالة والإنصاف ، وأنه يجب احترام تلك
 القواعد ، وتزعم تلك الفكرة الفقيه الهولاندى الكبير
 « جرويسيس » الذى يعتبر من واضعى أسس القانون الدولى العام
 في شكله الحديث ، بل يعتبره الكثيرون أباً لهذا الفرع من القانون .
 وقد أصبح الآن للقانون الدولى دعام قوية تثبت أركانه ،
 وإن كان لازال بعيداً عن أن يصل إلى ما وصل إليه القانون
 الداخلى من سطوة وسلطان . وهو يحوى ثلاثة أجزاء أساسية :
 يشمل الجزء الأول ، القواعد ، التى تحكم العلاقات التى تقوم
 بين الدول فى الوقت الذى يرفرف فيه عليها السلام ، فهو يتضمن
 القواعد التى تحدد الأسس التى تقوم عليها الدولة ، حتى يعترف
 لها بهذه الصفة فى المجتمع العالمى ، وتبين كيف تنشأ الأطوار
 التى تمر بها وكيف تنتهى ، وأنواع الدول من تامة السيادة
 إلى أخرى ناقصتها ، ويشمل هذا الجزء كذلك القواعد التى تبين

الحقوق والواجبات التي تثبت للدولة أو عليها في مواجهة غيرها من الدول ، وكيفية تبادل التمثيل السياسى والقنصلى بينها ، وهو يشمل أيضاً القواعد التي تنظم إبرام المعاهدات والاتفاقات بين الدول والأثر المترتب عليها ، وطرق فض المنازعات التي تنشأ بين الدول بالطرق السلمية مثل الوساطة والتحكيم والقضاء الدولى ، وتدخل في هذا القسم فى النهاية القواعد التي تحكم المنظمات التي تعمل على صيانة الأمن والسلام بين الدول ، وعلى خير البشرية وإسعادها ، كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومؤسسة الثقافة العالمية (اليونسكو) ومحكمة العدل الدولية .

ويشمل الجزء الثانى ، القواعد التي تنظم علاقات الدول التي تكون فى حالة حرب فيما بينها ، فهو يتضمن القواعد التي تبين متى تبدأ الحرب وكيف تنتهى ، والقواعد التي تحدد الأسلحة التي يجوز استعمالها وتلك التي يقع استعمالها محرماً ، والقواعد التي تبين كيفية معاملة الأسرى والجرحى والمعتقلين المدنيين .

ويشمل الجزء الأخير ، القواعد التي تحدد حقوق وواجبات الدول المتحاربة قبل الدول المحايدة ، أى تلك التي لم تشترك فى الحرب القائمة ، وبالعكس .

والقانون الدولي العام ، بعمله على تنظيم العلاقات بين الدول على أساس الحق والعدالة والإنصاف ، يستهدف منع الحروب كأساس لفض المنازعات بين الدول ، ويعمل بذلك على توفير الأمن والسلام في العالم كله ، بيد أن دور القانون الدولي في هذا المجال لا زال ضعيفاً ، إذ أنه يعوزه لتحقيق كل ما نبتهغه منه وجود سلطة عليا فوق الدول التي تستطيع أن تملئ كلها على الجميع ، حتى أن الكثيرين يرون أن قواعده لم تستكمل قانونيتها ، فهي لا زالت مزيجاً من قواعد القانون وقواعد الأخلاق .

ولاشك أن حداثة القانون الدولي العام تشفع في عدم استكمال قانونية قواعده ، فهو لا زال في دور التكوين ، وهو يسير في طريق يحتمل أن يصل به إلى توافر القانونية التامة لقواعده ، وإن كنا لا نعتقد أنه بالغ تلك الغاية في وقت قريب .

وقد ظن الكثيرون أن قواعد القانون الدولي قد خطت خطوة واسعة إلى الأمام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وذلك بعد أن تمخضت هذه الحرب عن عصبة الأمم التي تضمن ميثاقها وجوب توقيع جزاءات اقتصادية وحرية على الدولة التي تنتهك حرمة القانون . ولكن سرعان ما خاب الظن ،

عندما اعتدت إيطاليا على الحبشة في سنة ١٩٣٥ ، دون أن تفعل
عصبة الأمم شيئاً يذكر ، حتى انتهى الأمر بأن أخذ المعتدى
يعمل أنيابه في خيئته ، وإن كان ذلك إلى حين ، وقد حاولنا
الأمم من جديد ، على أثر انتهاء الحرب العالمية الأخيرة ،
بعد أن تمخضت عن تلك المنظمات الدولية التي قصد بها العمل
على استنباب الأمن والسلام بين الدول ، وهي الجمعية العمومية
للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
ومجلس الوصاية ، بل إن الأمم قد تجاوز كل حد حينما نص
ميثاق الأمم المتحدة على إنشاء بوليس دولي يتكون من قوات
حرية تقدمها الدول المتحدة ، ووظيفته ضمان احترام قواعد
القانون الدولي . ولكن هذا الأمل الجديد بدوره سرعان
ما تبخر أكثره ، بعد أن شاهدنا أنانية الدول الكبرى تسود
في الكثير الأغلب من أعمال المنظمات الدولية فتحرم بذلك الحق
من أن ينتصر ، وبعد أن فشلت الدول في تكوين البوايس الدولي .
وإذا كان القانون لم يصل بعد إلى أن يوطد سلطانه في
تنظيم العلاقات بين الدول على أساس من العدالة والحق
والإنصاف ، وإذا كان السلام العالمي لازال بذلك مهدداً

بالحروب وشروورها ، إلا أن الأمل كبير في أن تسود في النهاية
حكمة العقل ، فتعلو كلمة القانون ، وتصل بذلك إلى حياة يسودها
الاستقرار والأمن والسلام ، فتتصرف كل أمة إلى العمل على
ما فيه خيرها آمنة من شرور الحرب وآثامها ، ذلك العدو
التليد ، الذي نفص على المجتمع الإنساني كله حياته وسعادته ،
وحرمة من بهجة العيش الرغد الهنيء ، منذ أن قدر له الوجود
حتى الآن .



خاتمة

أوردنا فيما سبق فكرة عابرة سريعة عن الدور الذى يؤديه القانون فى حياتنا . وهو دور جليل الشأن عظيم الخطورة ؛ إذ القانون هو الذى يمكن حياتنا من أن تقوم ، وهو الذى يمكن لنا من أن نعيش فى ظل الحق والعدالة والإنصاف والأمن والسلام . والقانون بذلك يعتبر دعامة أساسية من دعائم الحياة ، ليس لنا عنه غناء .

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها لحد الآن :

- ١ — الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين
للأستاذ عباس محمود العقاد
- ٢ — الاشتراكية والشيوعية ... للأستاذ على آدم
- ٣ — الظاهر يبرز في القصص الشعبي للدكتور عبد الحميد يونس
- ٤ — قصة التطور ... للدكتور أنور عبد العليم
- ٥ — طب وسحر ... للدكتور پول غليونجي
- ٦ — فجر القصة ... للأستاذ يحيى حتى
- ٧ — الشرق الفنان ... للدكتور زكي نجيب محمود
- ٨ — رمضان ... للأستاذ حسن عبد الوهاب
- ٩ — اعلام الصحابة ... للأستاذ محمد خالد

١٠ - الشرق والإسلام للأستاذ عبدالرحمن صدقي

١١ - المريخ } للدكتور جمال الدين
والدكتور محمود خيرى

١٢ - فن الشعر للدكتور محمد مندور

١٣ - الاقتصاد السياسى للأستاذ أحمد محمد عبدالحالق

١٤ - الصحافة المصرية للدكتور عبداللطيف حمزة

١٥ - التخطيط القومى ... للدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن

١٦ - اتحادنا فلسفة خلقية للدكتور ثروت عكاشة

١٧ - اشتراكية بلدنا للأستاذ عبدالمنعم الصاوى

١٨ - طريق الغد للأستاذ حسن عباس زكى

١٩ - التشريع الإسلامى
وآثره فى الفقه الغربى
للدكتور محمد يوسف موسى

٢٠ - العبقريّة فى الفن للدكتور مصطفى سويف

٢١ - قصة الأرض فى إقليم مصر .. للأستاذ محمد صبيح

٢٢ - قصة الذرة للدكتور إسماعيل بسيونى هزاع

٢٣ - صلاح الدين الأيوبي
بين شعراء عصره وكتابه
للدكتور أحمد أحمد بدوى

- ٢٤ - الحب الإلهي في التصوف الإسلامي للدكتور محمد مصطفى حلسي
- ٢٥ - تاريخ الفلك عند العرب للدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ٢٦ - صراع البترول في العالم العربي للدكتور أحمد سويلم العمري
- ٢٧ - القومية العربية للدكتور أحمد فؤاد الأهواني
- ٢٨ - القانون والحياة للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي

التمن قرشان فقط

المكتبة الثقافية

مكتبة جامعة لكل أنواع المعرفة

فاحرص على ما فاتك منها ...

والمطلبه من :

١ - دار القلم ١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

٢ - مكاتب شركة توزيع الأخبار في الإقليم المصرى

٣ - وكلاء الشركة القومية في جميع البلاد العربية

٤ - مكتبة المثق بغداد - العراق

مطابع دار القلم بالقاهرة

المكتبة الثقافية

- ♦ أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- ♦ تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- ♦ تصدر مرتين كل شهر . في أوله وفي منتصفه

الكتاب القادم

قضية كينيا

للدكتور عبد العزيز كامل

١٥ يناير ١٩٦١

0210338



0210338